

تأسيس المدن بحالة التنوع الثقافي

دراسة اجتماعية ميدانية في مدينة الديوانية

م.م حاتم راشد علي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

المخلص:

هذا بحث في بيان عناصر تأسيس المكان اجتماعاً وثقافةً ، نتوخي من خلاله ايصال فكرة مفادها : ان للمكان نتائج حسنة ونتائج مضرّة ، والاخيرة هي الصفة التي لازمت حالة الصراع الطائفي في العراق . اذ قدمت مؤشرات تحيل المكان الى انتاج وصمات تتعلق بالخشية والرفض تجاه طائفة ما ، ويبدو ان السبب يكمن في ان المكان او المدينة لا تضم تنوعاً في الطوائف وهذا على الاقل من شأنه نسج الاتجاهات السلبية ، لا سيما ضمن حالة تشكو من هشاشة بناءها الثقافي العام ، وطغيان آثار الصراع الطائفي ، ممل يجعل تقادي حدة الصراع ذاتها أمراً ليس وارداً .

ان البديل الملائم لهذه الحالة يكمن في امكانية تأسيس الزحام أي عدد السكان في مدينة ما بحالة من التنوع الطائفي وحتى الديني ، وهذا من شأنه أيضا ان يقدم نتائج حسنة - كما قلنا - تصب في صالح التعاون العام للجماعات ، خاصة ان الحالة الراهنة للبلد تستلزم تقادي تقسيم مكانه ومناطقه الى تجمعات ذات صفة طائفية واحدة . فالاستيعاب الحقيقي للطوائف تجاه بعضها البعض ممكن ان يتم عبر ادماج الطوائف ذاتها ضمن مكان واحد ، وهذا ما يتيح امكانية واسعة لتلاقي الاتجاهات وتغيير التصورات العالقة في اذهان ابناء كل طائفة على حدة . إذاً ، البحث محاولة لاختبار الفكرة الانفة ، فضلا عن صياغة فرضياتها والاجابة عن تساؤلاتها عبر البيانات التي تزودنا بها الدراسة الميدانية .

Abstract

Search in this statement elements establish a meeting place and culture, we want from which to deliver the idea that: that's a good place outputs and outcomes are harmful, and the last character is haunted by the case of sectarian conflict in Iraq. As provided indicators refer the place to produce and stigma related to the apprehension and rejection toward the sect, and it seems that the reason lies in that place or the city does not include a diversity of denominations and this at least would weave negative trends, especially within the state complaining about the fragility of the built cultural year, and tyranny raised sectarian conflict, to avoid boring makes the conflict itself is not improbable.

The alternative appropriate for this situation lies in the possibility of the establishment of the hustle of any population in the city is in a state of sectarian diversity, and even religious, and this would also provide the products of good as we are in favor of general cooperation of the groups, especially as the current situation of the country requires to avoid split place and regions of the clusters with the recipe sectarian one. Valatie real communities towards each other that are possible through the integration of the same denominations within one place, and this is what allows the possibility of a broad convergence of trends and changing perceptions lingering in the minds of the children of each community separately. If, research is an attempt to test the idea above, as well as the formulation of hypotheses and answer its questions through the data you provide us with the field study.

تتطلب خطورة الموقف العام للمشكلة ، ابراز بعض الاسباب الرئيسية التي اثرت في بناء عام ، هو ذلك الذي يسمى (المجتمع) . ولما كنا بصدد نقاش قضايا الانتماء والتعايش بين الجماعات ، فان أمر تعكير صفاء ذلك ، انما هو ناتج سلبي أخل بقضية التوازن العام . يجيء الافتراض العام هنا ، في كون هل لخلو المكان او المدينة من التنوعات الثقافية (طوائف - اديان) دور في تشويش رؤية الفرد والجماعة ازاء جماعة اخرى ؟ بمعنى اخر ، هل ان حالات الخشية من طائفة ما تكثر في المناطق التي يقل فيها التنوع الثقافي ؟ . وهكذا يمكننا ان نبرز بعض خيوط المشكلة من خلال هذين السؤالين ، وبالتالي ، فان هذه التساؤلات تمس بنية المجتمع ، وهو أمر في غاية الخطورة ؛ كونه يضر بمسألة الهوية العراقية ، وتزداد خطورة الموقف اذا ما رأينا ان مدن العراق ، بدأت منذ وقت تأشير (الانهيال) المؤسساتي والفوضى القيميّة، تتشكل بطريقة تقليدية تماما ، مستندة في ذلك على الانتماء الطائفي . وفي ظل الازمات المتولدة في البلاد ، فان تراكم الوصمات تجاه طائفة ما تزداد ، وتُسج على اثر ذلك العديد من الافكار والتصورات التي تقف بالضد من قضية التعايش السلمي بين الجماعات .

ان النقاش بالضد مما أسلفنا ، يتركز في تأكيد الزحام السكاني - الثقافي ، الذي من شأنه تأسيس حالة اجتماعية تتقارب من خلالها الجماعات ذات الانتماء الطائفي ، مما يسمح ذلك بتقارب الانطباعات وغربلتها بحكم الاجتماع ، وبالتالي ، تغيير ما علق سابقا . ربما ما شهدته البلد مؤخرا من نزوح جماعي لطوائف معينة ومن مناطق بعيدة الى مناطق الجنوب ، يؤكد الحالة أعلاه ، اذ تفاجأ الاشخاص بواقع يختلف عما كان متصورا سابقا . فالاستقبال الحار والحفاوة الكبيرة ، جعلت النازحين يغيرون تصوراتهم بخصوص هذه الطائفة أو تلك . وهكذا ، فان التباعد المكاني - الاجتماعي ، وفي ظل صراعات حادة ، لا شك وانه يولد حالات خشية ورفض ما بين الطوائف ، وهذا لا ينفع بقدر ما يضر قواعد الانس الاجتماعي والثقافي للبلد .

اولا : مشكلة البحث Problem of the research

ان الانسان ، ليشعر بالخوف والاعتراب النفسي والاجتماعي ، اذا ما كان لا يدرك معنى الشيء الذي يقلقه . فيصبح نَساجاً للأفكار والمعاني ، التي تزيد الحالة الراهنة له تباعدا وانفصاما في بناء علاقات اجتماعية. وتكثر حدة تلك الحالة ، كلما كان المكان الذي يعيش فيه مدعاةً لخلو آيا من التنوعات الثقافية (اديان ، طوائف..) او لانحصارها ضمن مناطق بعينها "غيتوهات" . وفي الحالتين ، فان امر تخريج وانتاج قيم الخوف والكراهية بين جماعة دينية او طائفية واخرى ، امر وارد بقوة .

والحالة اليوم ، تبدو اكثر وضوحا في العراق . فالبيئة او المكان وما يضيف عليه من قيم (ثقافة)، لا ينتج لنا قيم تدعو الى التسامح وتؤسسه ، بقدر ما يُوضع فيه من مسافات اقصائية بين الجماعات ، وتُعلّل الحالة هنا ، في ان المكان ، اما انه يخلو من تنوع ثقافي (دين ، طائفة..) فتنتج قيم الكراهية والخوف من الجماعات الاخرى ؛ لان هذا من شأنه منع الاتصال او التواصل ، ومن ثم ، لا وجود لـ "موقف مواجهة" كما يسميها (بيرغر)⁽¹⁾. واما وهي الحالة الثانية ، ان المكان يوجد فيه تنوع ثقافي ، الا انه يخلو من صفة المواجهة (face to face) ، اذ يتم انتاج نفس المعاني السالفة الذكر ، عبر عمليات ايكولوجية ، تزيد حالات القلق والكراهية حدةً ، من قبيل : (العزلة والغزو) لجماعات اما مهاجرة بفعل اسباب قهرية (سياسية او طائفية) ، او ان تلك الجماعات اصلا منعزلة اجتماعيا ، بفعل دينها او طائفها ، وهذا مرتبط ايضا لما تمخض عن حالات العنف العام الذي تعرض وما زال له العراق .

وفي السياق العام للافتراضات المقترحة ، فان فقدان او خلو المكان للزحام الثقافي ، الذي يُعنى به هنا ، كثافة وتنوع الانتماءات الدينية والطائفية في المكان ، انما ينتج لنا باستمرار حزمة من المعاني والتصورات ، التي تلغي المشاركة ، وتدخل ضمن صياغات ثقافية تصبح مع مرور الزمن من الصعوبة عبورها ، اذا ما عرفنا ، ان تلك الصياغات الثقافية يتم شحنها عبر وساطات المجتمع (اسرة ، مدرسة ..) . فالمكان بقيمه ومؤسسته ، يفرض انماط من التفكير والسلوك ، يصبح صعبا فيما بعد مواجهته ، لكن لا يمنع هذا من طرح البدائل او المحفزات الرئيسية والجوهرية لإعادة صياغة المكان اولا ، وتعزيز قيم الانتماء ثانيا .

فالزحام الثقافي بديل لإعادة هذه القيم وتأسيس مجتمع حضري - تعاقدية ، وحتى يتم تأكيد ذلك ، يُرسم المكان وفق انتماءات متنوعة طائفيا ، وهذا ما يفسح المجال لتلاقي التصورات والمعاني وغربلتها بعد المعاشية الاجتماعية . واليوم كلما ذكرت منطقة معينة من العراق ، فان ما يبادر اذهاننا فورا ، القلق والخوف من هذه المنطقة ، لما فيها من (طائفة ما؟!!) .. ، وهذا بلا شك ، مرتبط بالعزلة الطوعية والقهرية معا في جعل الحال بهذا الحال المشردم . وبالتالي ، فان وضع وتعميق المسافات المكانية في تشكيل الطوائف ، انما هو خلل يصيب توازن المجتمع برمته ، فضلا عن كونه ، يعمق الرؤية الاقصائية لطائفة تجاه طائفة اخرى ، وهكذا ، تصبح مسافة الدور عند (جوفمان) محددا لتقييم الافراد والطوائف . وعندئذ تتكون جملة من الخصائص ذات طابع انقسامي لهذه الجماعات ، لعل ابرزها كما اوضحها (دوركايم) و (ايفانز بريتشارد) ، هو خلق خصوم ترمى بوجهه كل الانحرافات ، والفوضى ، التي تؤول الى حالات من العنف

والتهجير ، فضلا عن خلق اسطورة "الآخر" والحديث عنه في السراء والضراء ، وكأنه غول لا يبد من القضاء عليه ، لدرجة انبعاث الكراهية والخوف منه .

ومن هنا يصبح السؤال بالضد من الوصف اعلاه ، امرا قائما لاستكشاف كنه التواصل ما بين الجماعات الدينية او الطائفية ، واعداد استكشافه على أمل تأسيسه من جديد لإدامة التوازن الاجتماعي لهذه الجماعات. فالسؤال العريض مفاده : هل وجود حالة من التنوع الديني والطائفي في بيئة ما من شأنه تعزيز رؤية مشتركة في طريق المواطنة ؟ وعن هذا السؤال تأتي اسئلة فرعية لا تقل قيمة وهي : هل التواصل بين الافراد المختلفين طائفا يولد رؤية مشتركة ؟ وهل تشكيل البيئة الحضرية في ضوء انتماءات طائفية - متنوعة يولد قيم جديدة كالتسامح والتشارك ؟ وبالتالي هل تراكم الخبرات عبر تنوع الانتماء في البيئة الاجتماعية يضعف فاعلية الخصوصيات المحلية (الانقسامية) وينمي مجتمع تعاقدية ؟ واخيرا هل التباعد بين السكان بيئيا يعمق قيم الكراهية والخوف ؟ هذه الاسئلة هي - بلا شك - ما نصبو لتحصيل الاجابة عليها ومن ثم الاحاطة بخيوط المشكلة المزعم دراستها هنا .

وقبل ان نختم عرض المشكلة هنا . فان اختيار فكرة الزحام الثقافي ، جاء ليعبر عن جميع الاسئلة اعلاه واتخاذها كنموذج ملائم لوصف الحالة الاجتماعية ، التي اصبح فيها الحديث عن "الآخر" كما يحلو للبعض ، هاجسا ، وربما رعبا تعيشه الطوائف تجاه بعضها البعض . فكلما يرد اسم طائفة ما ، يخطر المعنى عند الطائفة الاخرى مولدا خوفا وكرها في الوقت نفسه ، وهذا الاخطار للمعاني انما يتم ايراده عبر فراغ مكاني - اجتماعي بمعنى غياب التنوع الثقافي في المكان ، فنتنتج على اثر ذلك " تمثلات جمعية" على طريقة دوركايم ، هي نفسها الحالة الاجتماعية المتشابهة في المعنى والسلوك لدى الجماعات الطائفية ، وحتى يتم تأصيل حالة الزحام الثقافي ، انما نحن هنا بحاجة الى ضوابط رسمية فاعلة كالقانون في المقام الاول . وهذا ما سنحاول ايضاحه وايضاح ما قبله في قادم التحليلات النظرية والميدانية .

ثانيا : أهمية البحث Importance of the research

في كل لحظة تاريخية اجتماعية ، ولأي مجتمع وفي أي مكان ، فان جملة من المتغيرات تحظى باهتمام ملفت. وهذا ما يبرر التأكيد على حالات بعينها دون الاخرى ، والحالة الاجتماعية في العراق ، تبدو اليوم معقدة ، لا لكون كثافة المتغيرات المحركة فيه فحسب ، وانما لخطورة بعضها ، لدرجة اننا بحاجة الى مراجعة ضخمة لكل ما يعترى مفاصل البنية الاجتماعية . وعندما يكون الحال مؤثرا على خدش واضح في بنية كاملة بحجم (الثقافة) فانه يصبح مدعاة - بلا شك - للقلق ؛ فالنسق الثقافي كما نعرف في السوسيولوجيا ، هو الناظم الرئيسي لإدارة التوازن في المجتمع ، فضلا عن كونه حاجزا منيعا لدرء الفوضى . ولكن عندما يكون هذا النسق مختلا ، فان أمر استقرار المجتمع ليس واردا بالمجمل ، ومن هنا ، تبدو أهمية الموضوع على اشدها ، الى جانب انها محفزا لسبر غور الاشكاليات التي تكتنفها .

فما تمخض عن التصدع الثقافي في العراق ، امر في غاية الخطورة ، الذي تماشر حسب معطيات دراسية سابقة⁽²⁾. في مستويات من الفوضى والعنف ، ما أحال الحال الى أسوأ حال ومقال ، وهكذا فان الموضوع يكتسب أهميته من مكانته وتأثيره البيّن في الحياة عموما . فتلك القيم من الكراهية والتوجس وهذه الممارسات الاقصائية ما بين الجماعات ذات الطابع الديني او الطائفي ، هي - بلا شك - تدل عن ازمة جوهرية تمس كل مفاصل الحياة في العراق . ونحن عندما نتحدث عن حالة صراع ديني وطائفي ، انما المعنى يحيلنا الى ازمة تشكيل (اجتماع بشري - مكاني) متنوع بالنهاية ،

وهو ما يستلزمه بناء واستقرار (دولة) ، لكن ما ان نرى التشرذم واضحا في القاعدة الاجتماعية (اديان ، طوائف ..) ، فان أمر قيام دولة قوية ، او كما يطلق عليها (دولة - امة) National – state امر في غاية الصعوبة . اذاً أصبح منطقيا (لماذا الموضوع؟) ، بل هنالك ضرورة قائمة في طرحه باستمرار لكشف اشكالياته المتولدة .

ثالثا : اهداف البحث Purpose of the research

أصبح واضحا بعد عرض خيوط المشكلة ، ان للبحث هدف عام وأخر متفرعات ، نبغي الامساك بها ، لوضع ما يمكن وضعه لاحقا من بدائل او حلول .

الهدف العام : (التعرف الى كيفية تشكيل المكان ثقافيا وعلاقته في تعزيز رؤية مشتركة في طريق الانتماء العام)

الاهداف الفرعية :

1. التعرف الى كيفية تأسيس التنوع الديني - الطائفي ايكولوجيا وعلاقته بتشكيل البيئة الحضرية .
2. التعرف الى قوة مؤشر تنوع الانتماء الديني - الطائفي ، في صياغة قيم التسامح .
3. التعرف الى طبيعة الاغتراب البيئي والديني والطائفي وعلاقته بصياغة قيم الخوف والكرهية تجاه الجماعات بعضها البعض .

رابعا : فرضيات البحث

الفرضية الرئيسية : " ان تأسيس تنوع قائم على الدين والطائفة في مكان ما من شأنه تعزيز رؤية مشتركة بين الجماعات في العراق " وتتدرج خلف هذه الفرضية الفروض الفرعية التالية :

- الفرضية الاولى : ان التواصل مع الطوائف الاخرى ينمي لدى الشخص قبولهم في المجتمع واستيعابهم ذهنيا .
- الفرضية الثانية : ان تعصب بعض الافراد تجاه طائفة ما يكثر في المناطق التي يقل فيها التنوع في الطوائف .
- الفرضية الثالثة : ان حالات الخشية من الطوائف الاخرى تكثر في المناطق التي يقل فيها التنوع الديني والطائفي.
- الفرضية الرابعة : ان الصراع الطائفي بين الجماعات حالة طارئة على العراق .

رابعا : مفاهيم ومصطلحات البحث

المدينة The City

يمكن القول : ان المدينة وجود تم تأسيسه لاستيعاب حاجات الانسان ، وما دامت كذلك ، فأنها نتاج تغير احداثته تفاعلات الاجتماع البشري ضمن نطاق مكاني ما . ومن هذه اللحظة التاريخية ، يجيء الكلام عن الحضارة ، التي لا تنشأ الا ضمن مكان مستقر . ومن هنا ، فحري بنا ، ان نبحث عن معنى للمدينة لعله يجيب عن تساؤلات تراود عقولنا جميعا . فما المدينة ؟ .

توصف المدينة بكونها وليد التغيير ، وهنا يذهب ماكس فيبر ، الى تعريفها : بانها عبارة عن بناءات اجتماعية تشجع الفردية الاجتماعية والتجديد ، وهي وسيلة من وسائل التغيير الاجتماعي (٣) . وفي احايين اخرى ينظر للمدينة من الناحية التاريخية بوصفها : ثمرة تطور تاريخي مر به المجتمع البشري متحولا من اطوار القنص والرعي الى اطوار الزراعة والتجارة (٤) . وفي سياق رؤية اخرى تعرف المدينة على انها ظاهرة طبيعية ، تنشأ نتيجة لتوفر عوامل طبيعية لا يمكن التحكم بها ، وهذا ما ذهبت اليه المدرسة الايكولوجية التي تزعمها بارك (٥) .

ان المدينة لها ما يميزها كبناء اجتماعي ، وهنا يجيء تعريف (Wirth) ، في ان المدينة مكانا دائما يتميز بكبر الحجم وكثافة عالية نسبيا ودرجة عالية من اللاتجانس بين السكان (٦) . وهذه الخصائص بمجملها تشكل ما اسماه ويرث بان الحضرية طريقة للحياة . وبناءً على هذه الخصائص . فان القادم الى المدينة ، يشعر بوقع الحالة الجديدة ، وهذه الشعور قد يدفع بوصف المدينة في انها : حالة عقلية وجسم من الاعراف والتقاليد والاتجاهات المنظمة ومشاعر واحاسيس تتلازم مع تلك الاعراف وتنتقل مع تلك التقاليد (٧) . وفي ضوء بيان خصائص المدينة ، فإنها تعرف كوحدة اجتماعية حضرية ، محدودة المساحة والنطاق ، ومقسمة اداريا ، يقوم النشاط فيها على الصناعة والتجارة ، وتقل فيها نسبة المشتغلين بالزراعة ، وتتنوع فيها الخدمات والوظائف والمؤسسات وهندسة أراضيها ، وتتميز فيها الاوضاع والمراكز الاجتماعية والطبقية (٨) .

هذا ، ويتقارب مصطلح المدينة City مع مصطلح دولة City - State ، على اعتبار ان المدينة يحيط بها مناطق ريفية ، لكن سكانها منفصلين عن تلك المناطق ، وقد عرفت المدينة هنا بعدة تعريفات منها : ان المدينة امتدادا للقرية على افتراض ان هناك تدرجا مستمرا بين ما هو ريفي وما هو حضري . كما عرفت في ضوء عدد السكان ، اذ اتفقت الهيئات الدولية على ان أي مكان يعيش فيه (٢٠,٠٠٠) نسمة فأكثر يعتبر مدينة، وعرفت المدينة كذلك في ضوء اصطلاحات قانونية ، وذلك ان مكانا ما قد يطلق عليه اسم مدينة عن طريق اعلان او وثيقة رسمية تصدر عن سلطات عليا (٩) .

وعموما ، فان المدينة نتاج جهد جهيد بذله الانسان على مستويين من الصراع - كما نظن - ، الاول منهما مع البيئة فقاده ذلك الى التكيف معها ليجعل منها حالة أولية لدعم وجوده المادي . اما المستوى الثاني ، فإنه تكمل بخلق حالة من التوازن مع تنوعات الاجتماع البشري الهائل المتضمن تنوع الافراد والمنظومات الثقافية ، واستطاع على اثر ذلك ان يتعاطى مع هذا الوجود الكبير اللامتجانس ، ومن هنا ، فان المدينة ، بناء معقد في خياراته الثقافية ، وهذا ما يستلزم وجود شتى التنظيمات المتنوعة لاستيعاب هذا التعقيد وأحالاته الى مخرجات تصب في رفاه واستقرار الانسان .

الطائفة (Caste)

يتخذ مصطلح الطائفة (Caste) مفهوما سوسيوولوجيا حصريا ؛ بمعنى انه يتخذ من التوتر التاريخي بين الكنيسة والمنشقين عنها اطارا تحليليا في بيان معناها . ولعل الاسهام الذي قدمه ترولتش (Troeltsch) حول الاديان ، دليل على هذه اللحظة التاريخية ، اذ ذهب الى ان هناك تنظيمين دينيين : التنظيم الكنسي والتنظيم الطائفي ، التنظيم الكنسي ، هو التنظيم الديني المحافظ ، الذي يجلب الهدوء والاستقرار للمجتمع . في حين يعني التنظيم الطائفي ، مجموعة افراد

تطمح للوصول الى الكمال الذاتي ، ويكسب هذا التنظيم مؤيديه من الطبقات الفقيرة بعد ان يكيف افكارهم لأفكاره التي غالبا ما تكون مضادة للدولة والمجتمع^(١٠).

ومن هنا ، يمكن ان نقف عند مفهوم الطائفة ، اذ هي " منظمة اختيارية ينتمي اليها اشخاص يتمتعون بصفات شخصية نبيلة ورفيعة ، ويحملون معلومات واسعة وعميقة عن الطائفة ذاتها ، ويتم انتماؤهم عادة بعد تركيتهم من قبل اعضاء الطائفة الذين يحتلون منزلة اجتماعية مرموقة فيها "^(١١). ويؤكد ترولتس مرة اخرى، ان لارتباط الكنيسة مع الاشخاص المخطئين ، أنتج لنا موقفين من التوجهات : احدهما ، ان هناك اشخاص ينتمون الى فرقة معينة او طائفة ، فينشدون الكمال الاخلاقي والديني في العالم . اما الموقف الثاني ، فان ثمة اشخاص لا يعيئون بالشعائر والتنظيم الديني والقواعد الاخلاقية ، اعتقادا منهم بانها لا ترتقى او لا تقاس بطموح وانجاز الفرد في سعيه نحو تحقيق الوحدة مع الاله^(١٢). وربما هذا الرأي بمجمله ينطبق على العديد من الاديان ، التي نشاهد فيها هذا التنوع في الاعتقادات ، مما ينتج طوائف متعددة وذات اهداف متنوعة . ووفقا لهذا المعنى نستطيع ان نميز بين الكنيسة من جهة والطائفة من جهة اخرى . فالكنيسة حالة قائمة على اساس التفسير المنطقي والعقلاني للنصوص الانجيلية ، وهو ذات المعنى الذي ذهب اليه ماكس فيبر في تساؤله عن التفوق الرأسمالي في مناطق الغرب المسيحي ، وما تم اكتشافه لاحقا بان لهذه الاخلاق البروتستانتية المستندة الى اساس عقلاني دور واضح في التفوق المذكور . اما اذا ما نظرنا الى الطائفة ، فإنها في نظر المسيحية منشقة تماما عن أصولها وأهدافها ، وهذا ما يجعلها مختلفة عن الكنيسة ، وحتى يتعمق الاختلاف بين الكنيسة والطائفة ، فان الاخيرة تسعى الى تحقيق أهدافها المتناقضة مع اهداف الكنيسة من خلال جملة اساليب او اجراءات تنقل حاجات واهداف الطائفة الى العالم الخارجي ، ومن هذه النقطة تحديدا ، تتمايز الطوائف فيما بينها من حيث الاهداف والممارسة . فتكون ثمة طائفة تسعى لكسب اعضاء جدد لها ، وطائفة اخرى تحاول تغيير العالم ، وهناك من الطوائف ما تحاول تبديل القيم العالمية . كل هذه المعاني تختزل ضمن مفهوم ما يسمى بـ "التنظيم الطائفي" وهنا نستطيع القول : ان الطائفة حالة قائمة بذاتها تتميز بمجموعة مراتب تفضيلية على أساس ما ومنها ، اعضاء ذات رتبة دينية رفيعة المستوى ، ما يسمح لها بالتكفل في تركية اعضاء جدد ينضمون للطائفة . اما التنظيم الطائفي ، فهو حزمة الادوار المكفولة للأعضاء في ضرورة التوجه نحو تحقيق طموحات واهداف الطائفة ، والتي غالبا ما تكون مخالفة للحالة الاجتماعية المدنية (الدولة والمجتمع) .

ولتأكيد حالة التفريق بين النمطين أعلاه . فان الكنيسة تشكل مؤسسة بيروقراطية للخلاص ، تكون منفتحة أمام جموع الافراد ، وتتم في أطارها ممارسة السلطة التي تمنحها وظيفة الكاهن ، وهذا يعني أنها تتوافق مع المجتمع الذي تعيش فيه . اما الطائفة فهي جمعية ارادية من مؤمنين هم على خلاف كبير مع المحيط الاجتماعي وما يميزها أنها تمتلك سلطة دينية من النوع الجاذب شعبيا^(١٣). يستدرك علماء الاجتماع في الحديث عن الطائفة الى العودة للنظام الهندوسي ؛ كون لها خصائص جوهرية سجل لها سبق والوضوح في المجتمع الهندي . وهنا أشار (لويس دومونت) في كتابه (النظام الطائفي ومضامينه) عام ١٩٦٦ ، ان الطائفة ظاهرة هندية خالصة ، أسست على مستويات ظاهرة وغير ظاهرة ، مشتقة من نصوص هندوسية مقدسة^(١٤). واذا ما نظرنا لمفهوم الطائفة من هذا المنطلق . فان ثمة مفردتين ارتبطتا بالطائفة ، وهما (فارنا) و (جاتي) ، مع العلم ان المفردتين تعبرين عن انظمة اجتماعية مختلفة ولكنها متكاملة حكما . ينظر لنظام (الفارنا) بانها صفات رمزية لفئات مهنية اجتماعية ، أو حالات ، هو معروف جدا : بانه تنظيم المجتمع الذي يوافق

الايديولوجيا الهندو أوروبية للتقسيم الوظيفي الثلاثي ، الذي استخلصه احد الباحثين (رجال الدين ، والجنود ، والمزارعين) ، وبالتالي فان الفارنا ، هي التعبير الرمزي عن وجود الطائفة التي تكون الحاضنة للشخص منذ ولادته ، وتقول النصوص الهندية انه لا يمكن ان يوجد شخص بدون طائفة ، فعندئذ يعد (بدون فارنا) ، وهم الصعاليك . اما نظام (الجاتي) فهو حالة طائفة أيضا لكن ما يميزها أنها طائفة حقيقية بالنسبة للعضو ، اذ انها تتضمن احكام قيمية صارمة ، وتدخل ضمن اطار (الظاهر والمدنس) . فالبراهمان هو في الذروة ، بينما يأتي نقيضه الاوضح في الصعلوك ولكل من الظاهر والنجس وضعية اجتماعية هنا ، وان كل جماعة من الجاتي متأثرة بهما (١٥).

وهكذا ، نفهم ان لمفهوم الطائفة عناصر اجتماعية تتعلق كلها بحالة قائمة في الواقع الاجتماعي ، من قبيل : الايديولوجيا السائدة ، وما هي الطائفة المتسيدة ، والطوائف الاخرى ، التي تشكل بمجملها اما طوائف معارضة او طوائف صامته فاقدة لبعض او جُلِّ مميزات القوة ، والحالة هنا عموما تترجح من حيث امتلاك السلطة فتبرز تارة وتخف تارة اخرى . فالطائفة اذاً ، جماعة او منظمة اجتماعية يكون الشخص من خلالها معبرا عن قيم يتم ايصالها عبر عملية طويلة من التطبيع الاجتماعي ، وهنا يخطر ببالنا قول متواتر في الاسلام مفاده: (ان الانسان يولد وابواه) . اما مسألة ايصال هذه القيم على أنها صائبة وحقيقية وتعتبر عن ذات الجماعة ، فهنا يأتي دور التنظيم الطائفي ، الذي يأخذ في أحيان كثيرة معنى راديكالي يرفض او يكفر او يعنف (..) . يبقى ان نفهم ان حالة المجتمعات المتنوعة الطوائف تتباين من حيث حسم فكرة الانتماء للطائفة ام الولاء لكيان اوسع، ولعل حالة مجتمعات اوروبا واضحة في هذا السياق ، اذ انها تخطت اطار التابو الطائفي في تحديد خيارات الفرد ازاء الافراد الاخرين ، لكن هل هذا مرتبط بمرجعية الانتماء الطائفي ، التي ينهل منها الشخص المعاني العامة التي تحدد طبيعة علاقاته مع الاخرين ؟ يبدو واضحا ان الحالة هنا لا تتعلق بالانتماء الطائفي ، فهي أصبحت حالة خاصة بالفرد ، لا يجعلها معيارا لتقييم الاخرين ، او عقد الشراكة الاجتماعية ، بمعنى اقامة العلاقات بأنماطها المتعددة ، لذلك هنالك موقف عام ، يجمع كل الشئات سواء الطائفي او الديني او ما شاكل ذلك ، وهذا الموقف بطبيعته له قواعده الخاصة في التفاعل ، مما يستلزم البحث عن خيارات اخرى ، لتأسيس العلاقة وادامتها، وهذه الخيارات ليست الا خيارات موقف الاجتماع . ومن ايجابيات هذا الموقف ، هو أنه يقدم تصورات وقيم لإدارة التفاعل عموما بين الاشخاص المتنوعين في الانتماء الطائفي ، بل يتيح الفرصة بشكل كبير لإزالة الغموض والتردد للأشخاص والجماعات ازاء بعضها البعض ، ومن ثم ، يصبح التنوع الطائفي ، وفي مكان نسعى لتأسيسه على أساس ذلك ، محفزا لخلق تصورات ايجابية تجاه الطوائف الاخرى . وهذا على الاقل ما يطمح اليه البحث الحالي .

التنوع الثقافي (Cultural Diversity)

حظي مفهوم التنوع الثقافي بالتباس تأويلي على مستويين ، ذات أهمية وخطورة معا ؛ كونه يدخل ضمن خيارات السياسات المختلفة وفي كافة المجتمعات ، تجاه حيثيات الواقع الاجتماعي . وبداية فان للمفهوم اهتمامات معرفية متعددة (كالأنثروبولوجيا والاجتماع والسياسة ..) . ففي الانثروبولوجيا ينظر للمفهوم من وجهتي نظر : العقلانية والنسبية الثقافية ، ومنهجيا ، فان أمر تعلق الموضوع بالعقلانية يستلزم كلية لبعض المناهج المنطقية الاستدلالية ، وبعض العناصر الادراكية ، والا سيكون من الصعب حسب وجهة النظر هذه ، تعريف البيانات الخاصة بأفراد ثقافة مختلفة عنا ، ومن ثم ، طرح مسألة تنوعها (..) . في حين تعارض النسبية الثقافية كل شمولية يذاب فيها التنوع الثقافي ، وتتطلق من فرضية مسبقة ، تقوم على اعتبار ان كل تعبير وكل اعتقاد يفتقد كل معنى وكل صلاحية ، اذا كان خارج سياق استعماله (١٦).

فمن أجل تحليل أي تعبير أو فعل ، يجب إذاً وضعه ضمن هذا السياق . عند هذا الحد ينتهي الطرح المنهجي تجاه رؤية وقراءة التنوع الثقافي ، لكن لا يشفي غليل المتعطر لسير غور المفهوم بشكل عميق . فللمفهوم تحديدات أخرى لا بد من الإشارة إليها .

ترى (بريان باري) ، ان التنوع الثقافي ، مفهوم ذو مؤشرات متأصلة في بنية أي مجتمع ، وهي تلقى بدوام اعترافا اجتماعيا . اذ يعتبر الفرق بين الذكر والانثى لبنة البناء الاساسية في التنظيم الاجتماعي في كل مكان ، كما ان معظم المجتمعات لديها توقعات عن السلوك الملائم للجنسين اكثر تفصيلا وتمايزا من تلك التي لدى المجتمعات الغربية المعاصرة ، وبالمثل ، فان كل مجتمع يميز بين الفئات العمرية ، او على الاقل بين صغار السن وكبار السن وما بين هؤلاء ، واولئك ، ويربط بكل منها توقعات مختلفة ، كما ان كل المجتمعات دائما ما تعترف بان المكفوفين والصم وذوي الاعاقات البدنية ، ومن يعانون تأخرا عقليا حادا هم أناس مختلفون وتلزمهم معاملة خاصة ، وان لم تكن بالضرورة معاملة كريمة (..) ^(١٧) . وينظر لهذا التوضيح المفاهيمي ، الذي قدمته (باري) ، ان التنوع الثقافي ، حالة اجتماعية موجودة سلفا ، وهي مقررة باعتبارات وخصائص فردية واجتماعية ، يتم النظر اليها بحكم موقعها في المجتمع ، الذي يتطلب رؤية خاصة تجاهها ، وبالتالي ، يترتب عليها جملة من المسوغات .

وينظر للمفهوم بعلاقته ضمن رديف اصطلاحي وهو التعددية (Pluralism) ، بوصفه مرآة لوصف مجتمع مكون من طائفة مجموعات مختلفة (عرقية ، دينية ... الخ) ، ويستعمل المصطلح غالبا في نمط معياري او مقرر . والتعددي ، هو شخص يؤمن بانه ينبغي مشاطرة السلطة بين المجموعات والمصالح المختلفة في المجتمع ، وان القرارات السياسية ينبغي ان تمثل المساومة المتدفقة تدفقا حرا ، والتوفيقات بين مثل هذه المجموعات . وفي جانب تحليلي اخر ، فان للمفهوم تأويلا اخر ، وهو ان تنوع القيم والمصالح والآراء والتفضيلات الفعلية ، فضلا عن طريقة دمجها اجتماعيا ومتابعتها من جانب المجموعات ، هو الذي يقدم المواد الاساسية للتحليل ^(١٨) . ويأتي هنا تضمين المفهوم معانٍ اخرى من قبيل : ان التنوع يعني وجود زمر متعددة من المراتب / المواقع الاجتماعية - الاقتصادية ، التي لا يشكل تنوعها ظاهرة ثانوية / عابرة ، يمكن خفضها الى ثنائية "الصراع المميت" ، "طبقة ضد طبقة" ، "فئة ضد فئة" ^(١٩) . ان الانتقال بمفهوم التنوع الثقافي ، من جلباب المتطلبات الاقتصادية (تحليل ماركسي) الى حالة بناء الفعل الاجتماعي ، وفق متطلبات الجماعات التقليدية ، هو الذي يحيل مفهومنا الى وصف الحالة الاجتماعية ، بانها ذات تنوع ديني او طائفي ، وهذا ما نتصرف في استخدامه ، عندما نقول : (تنوع ثقافي) .

ان احدى معانٍ التنوع الثقافي الفضفاضة ، نجدها في موجز استراتيجية التنوع الثقافي ، معرفا المفهوم في سياق أعم : الاحتفال بالثقافات المختلفة الكثيرة في مجتمعنا ، التي يعبر عنها من خلال اللغات والتقاليد والديانات واللباس والفنون والرقص واسلوب الحياة ، كما انه يتضمن ويعترف بحق الجميع في التمتع بترائهم الثقافي . والحق في المساواة في المعاملة والفرص لكل فرد بصرف النظر عن خلفيتهم الثقافية او الدينية او اللغوية او العرقية ^(٢٠) . وهكذا ، فان التنوع الثقافي ، يعبر عن الاختلافات الديموغرافية والثقافية على حد سواء ، وهو بهذا المعنى ، فكرة معقدة تنطوي على اختلافات في انواع كثيرة بما في ذلك الصفات الجسدية (العرق ، الجنس ، العمر ، القدرات الجسدية ، والصفات الاجتماعية (التعليم ، مستوى الدخل) ، والخصائص الثقافية (المعتقدات والقيم والتفضيلات) ، وهذه الاخيرة تتجلى بصورها الواضحة في الاديان والطوائف المتنوعة . ولكي تتأكد المعاني أعلاه ، لمفهوم التنوع الثقافي ، فقد اعتمد اعلان

اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ، مجموعة من المواد التي شكلت اولويات عمل بالنسبة لكل الدول التي تلتزم بهذا الاعلان ، وهنا نحاول استعراض بعضا منها (٢١) :

المادة (١) : التنوع الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية . اذ تتخذ الثقافة أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان ، ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية (...).

المادة (٢) : من التنوع الثقافي الى التعددية الثقافية . اذ حتى يتم ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا ، فيما بين افراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة ودينامية ، لا بد ان تتزايد مجتمعاتنا تنوعا يوما بعد يوم .

المادة (٣) : التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية . فمن خلال تنوع المكان ثقافيا تتوسع مساحة الخيارات لكل فرد ، فهو احد مصادر التنمية لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب ، وانما من حيث هي أيضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية .

المادة (٤) : حقوق الانسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي . ان الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الانسان . فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الانسان والحريات الاساسية وخاصة حقوق الاشخاص المنتمين الى أقليات وحقوق الشعوب الاصلية (..).

وبناءً على ما فات . فان البحث الحالي ينتهي الى وضع تعريف اجرائي ، يعبر عن المطلب المنهجي والنظري عموما : فالتنوع الثقافي في هذه الدراسة ، يعني : جمع من الافراد مختلفين دينيا أو طائفيا ، وتجمعهم بيئة واحدة تتيح باستمرار أنماط من الفعل والسلوك تعبر بالمحصلة عن رؤية مشتركة وخبرات مكتسبة تحدد المسافات الفاصلة قيما ، وتحدد الى جانبها مسافات التواصل بين الجماعات الدينية او الطائفية ، محولة المكان الى حالة اجتماعية متوازنة .

مفهوم الزحام (Hustle)

الزحام ظاهرة حضرية ، تميز مجتمعات العالم الثالث ، وهي ذات ابعاد اجتماعية مركبة ، ومن هنا ، يبدو الوقوف عن متضمناتها الاجرائية أمر في غاية الاهمية .

فالزحام هو حقيقة مادية تصف زيادة البشر الموجودين في مكان ما عن الامكانيات الاستيعابية لهذا المكان (٢٢). وبهذا المفهوم يتجلى الزحام كظاهرة موجودة في كل مكان ، في الاماكن العامة ، كما في الاماكن الخاصة . والمعنى هنا فيه من السعة ما يحيل المفهوم الى ابعاد متنوعة من التحليل . فهناك زحام في أماكن العمل ، وزحام يكون في أماكن الترويح مثل : الحدائق العامة ، ودور السينما والمسارح وغيرها ، كما قد يحدث في معاهد التعليم ، اذ تكتظ قاعات المدارس ومدرجات الجامعات بأعداد من الطلاب ، تفوق امكانيات المكان او مقتضيات التعليم السليم (٢٣) .

كما ينظر للزحام هنا ، ضمن مستويين ، الاول : ايجابي ، والثاني : سلبي ، ولعل مكن الارتباط مع موضوع البحث الذي نحن بصدد ، هو ان الزحام وسط عدد كبير من البشر ، ومن مختلف الاعمار ، ومن كلا النوعين (ذكور واناث) ، ومن شتى الاوضاع والمواصفات تضع الفرد في قلب شبكة كثيفة من التفاعلات الاجتماعية . وما من شك ، في ان تلك المعاملات تكثف الخبرة البشرية لهذا الفرد ، فيصبح أكثر نضجا ، وربما قبل الاوان ، واكثر دراية بنوعيات

البشر ، وطبيعة المواقف الاجتماعية ، على خلاف فرد اخر ، لم يتعامل حتى دخوله الجامعة . مثلا . تعاملنا مكثفا الا مع اثنين او ثلاثة من البشر (..) (٢٤) .

وبعد هذا ، فان الفرد الذي يعيش في الزحام ، تتجمع عنده أطراف علاقات ، وتتقاذف الى اسماعه أخبار واحداث ، وتتوفر له خبرات عدد كبير ممن يعايشهم ، فتختلف رؤيته للعالم كثيرا عن رؤية واحد من أبنائنا المنحصرين في عالم بشري محدود ، يجد نفس النوعية المتاحة في بيئته ، هي نفسها في المدرسة الخاصة ، هي تقريبا التي يلقاها في النادي او في المصيف ، ولايتاح له ان يكسر حاجز الطبقة المحدود ، الا اذا أتاحت له فرصة دخول الجامعة ، أو ربما بعدها عند الالتحاق بعمل والتفاعل مع مئات والاف من الناس . فابن الزحام حدود رؤيته للعالم أوسع من حدود بيئته بكثير وهذا ملمح ايجابي (٢٥) . وهذا المعنى يرتبط اذا ما زواجنا المفاهيم اجرائيا ، فقلنا عندها : (الزحام بحالة التنوع الثقافي) ، أي الزحام ، الذي يتمظهر في اديان وطوائف كتنظيمات ينتمي اليها الافراد في المكان الحضري . اما المستوى الثاني ، وهو (السلبى) ، فهذا ما نجد له تعبير في دراسة (أوني ويكان) Wikan بعنوان (الحياة بين فقراء القاهرة) . فهي في هذه الدراسة توضح لنا مؤشرات الزحام من الناحية السكنية والاسكانية في مدينة القاهرة (٢٦) .

وعموما ، فان الزحام هنا ، ظاهرة مادية تتعلق بحجم المكان سكانيا وما يؤول اليه هذا الحجم من علاقات وانماط سلوك ديني او طائفي متنوع ، تقدم بالتالي ، تصورات فردية وجماعية بأبعاد بعيدة المدى في وصف الجماعة أو الطائفة الاخرى .

خامسا : المعالجة النظرية للموضوع

سنحاول في هذا البحث ، ان نحيط بالموضوع من الناحية التفسيرية ، معتمدين على بعض الشروحات النظرية ، لتكون بوصلة راشدة نحو توجيه البحث الوجهة المنطقية . لذا ، فان للموضوع الحالي امتداداته في بعض النظريات ، التي نراها مناسبة في المقام ، وقناعة منا في الاتكال عليها ؛ كونها أحاطت بالموضوع احاطة تفصيلية ، لا سيما في النقاط التي اريد لها ان تكون محورا للبحث . وهذا لا يعني ان ليست هنالك معالجات نظرية اخرى في السياق ، وانما طبيعة الموضوع ، تحتم علينا الارتكاز الى شروحات العالم الفرنسي (اميل دوركايم) وشروحات (مدرسة شيكاغو) في الايكولوجيا الاجتماعية لا سيما (روبرت بارك) و (ارنست بيرجس) .

أولا : دوركايم وتأسيس مجتمع حضري تعاقدي

لاشك ، ان من اعظم اسهامات دوركايم ، هو ذلك الاسهام الذي تضمن تفريقه العلمي والمنهجي للظاهرة الاجتماعية . اذ اعتبر ان الاخيرة نتيجة مصاحبة لتقسيم العمل في المجتمع ، وعند ملاحظته لخصائص المجتمعين (البدائي والحضري) ، استطاع ان يقدم لنا نموذجين من الروابط او التنظيمات الاجتماعية ، اصطلاح على الاول منهما بالتضامن الالي (Mechanical) ، واصطلاح على الثاني بالتضامن العضوي (Organic) (٢٧) . فالتنظيم الاول: يتضمن وصفا دقيقا لطبيعة الحياة التي يسودها التشابه في التفكير والعمل او الممارسة، وهي تقوم على مبدأ (التمثلات الجمعية) ، وللاصطلاح هنا معانٍ كثيرة ، لعل اهمها تلك الحالة العفوية والتلقائية والحماسية التي تسود مجمل افراد الجماعة ، وهنا لا يستطيع الفرد ادراك فرديته والشعور بها خارج نطاق الجماعة ، وانما يكتسبها ويتأكد شعوره بها كلما تمسك بجلبابها . أي الجماعة . وهذا النوع من التضامن هو . بلاشك . ذو مستويين من العلاقة . فالمستوى الاول ،

يتضمن تألف الجماعة ذاتها وتأكيد تألفها عبر ميكانزمات طقوسية ، ليمتخض عن هذه الحالة شعور بقوة الانتماء للجماعة ، وشعورا بالتمايز عن الجماعات الاخرى . وفي هذه الحالة تحديدا ، يلعب الميكانيزم الطقوسي او الطوطمي دورا كبيرا في تأكيد بنية الجماعة وتأكيد تماثل اعضاءها ، ويزداد الشعور هنا بهذه القيم ومأسستها ، كلما وضعت الجماعة لنفسها اطارا مكانيا او ايكولوجيا منعزلا ، وهذا ما يشكل بالنسبة لها تأكيدا لوحدها الداخلية وابتعادا في الوقت نفسه عن الجماعات الاخرى ، التي تتمايز هي الاخرى عن الجماعة الاولى في طقوسيتها الخاصة . اما المستوى الثاني ، فهو يتضمن تأكيدا لمسافة العلاقة مع الجماعات الاخرى ، التي تشكل بالنسبة لها هاجسا يؤرقها باستمرار ؛ كونها تترصب الى جانبها خيرات الطبيعة . ومن خلال هذين المستويين تتبني جملة من القيم جُلها يؤكد على وحدة الجماعة وقوة سلطتها ، وعند هذا الحد ، فان الفرد يعمل دائما وعينه على الجماعة ، خشية ان يفلت من سلطانها . فيصبح عنده ضميران هما بمثابة ضوابط كابحة لأي مغامرة قد تسمح له بمشاطرة القيم والافكار مع الجماعات الاخرى .

الضمير الاول ، هو الذي تشارك فيه الجماعة ، وهو الذي تعبر عنه فكرة (المجتمع يعيش بداخلنا) ، وهذه الفكرة تتقارب مع ما يسود اليوم من فكرة استدماج الثقافة (Internalization Of Culture) . اما الثاني ، فهو خاص بالفرد ذاته . وحينما يسود التضامن الالي في المجتمع ، تتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية . وهنا نجد تعبيراً قويا للقهر الاجتماعي ، يتمثل في سيادة القانون الجنائي القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن الالي^(٢٨) . وهكذا ، نفهم ، ان لمقتضيات التضامن الالي (الجماعة المحلية) دور أساسي في تعزيز القيم والمعايير التي تكون البوصلة الراشدة للعضو تجاه تحديد ادواره نحو الاخرين ، وبتعمق الاحساس هنا ، كلما أصبحت تلك المنظومة الثقافية عازلة ومنحصرة في الوقت نفسه . فهي تعزل الفرد عن الجماعات الاخرى ، وتجعله لا يخرج عن نطاقها المحدود في رؤية الاخرين او استيعابهم^(٢٩) . ومن ثم ، يكون استدماج ثقافات الجماعات الاخرى ، أمر غير وارد ، وتصبح مسألة (تقبل) هذه الجماعات لبعضها البعض حالة مخاض عسير . ولكن مسألة اعادة برمجة هذه الاخلاقيات الجمعية لتكون بديلا موقفا نحو وضع قيم جديدة هو احد الهواجس ، التي دفعت بدوركايم لان يجد لها قاعدة وامكانية نحو الارتقاء من حالة اجتماعية الى اخرى ذات خصائص متميزة وظيفيا ، وهذه القاعدة تمثلت بإمكانية ظهور (مجتمع قائم على تضامن عضوي) ، ولعل احد الاسباب الاساسية في ظهور ما نمكن ان نسميه بـ (الزحام السكاني) ، او كما ورد عند دوركايم بـ (الكثافة السكانية) ، وهي - بلا شك - هنا محفزا لظهور تناقضات على مستويات عدة ، لعل من ضمنها استظهار تنوعات ثقافية متباينة ، يُستلزم ان تكون ثمة تنظيمات جديدة ، تستوعب تلك الحاجات المتجددة ، وتصبح الادوار التي كانت مناطة بـ (الجماعة المحلية) حصرا من اختصاص هذه التنظيمات ، التي ستكون صمام امان لدرء الخصومات واحتواء سلبيات التباين الثقافي ، مع اتاحة الفرصة بشكل واسع لإعادة برمجة الافكار نحو الاخرين . فتتكون رؤية استيعابية للجماعات التي تختلف معه بنيويا ، لكنها تتوافق معه وظيفيا في ادارة الحياة على مستوياتها الاقتصادية والجغرافية والسياسية ، وتصبح من ثم ، قيم اخرى تتعالى فوق القيم المحلية ، وتكون ذات قانون أخلاقي - انساني ، لا يمكن المساس به ، ومسألة الوصول الى هذا القانون العام هي - بلا شك - ثمرة اقرار الافراد والجماعات لقاعدة (التعاقد) ، التي تلزم الجميع باحترام قيم العدالة والحرية في جميع الاعتقادات ، وهنا نستطيع ، ان نتحدث عن مجتمع حضري بامتياز .

أدأ ، (الزحام السكاني) ، او الزحام بحالة التنوع الثقافي (اديان . طوائف ..) يؤسس حالة استيعاب ذهني وعقلي للفرد والجماعة ايضا ، نحو الجماعات الاخرى ، ويتيح امكانية التعرف على المشتركات التي تصبح فيما بعد (تماسات ثقافية) للالتقاء والتواصل ما بين الجماعات ، بل ان هذه الثقافات العضوية - الوظيفية ، هي الشرط الاول قبل أي شرط لإدارة مجتمع منطور ، والحديث عن فكرة (التطور) ذاتها يستلزم طرح الفكرة أعلاه . وعند هذا الحد ، يمكن بقوة ان يكون للزحام الثقافي دور حيوي في انتاج واعادة انتاج قيم اصيلة نابعة من هذا التعاقد ، الذي اشار اليه دوركايم ، والاصالة هنا ، تعبر عن لحظة الاتفاق وقبول العيش ضمن مساحة واحدة ، وليست الاصالة التي قد يشير اليها البعض بانها مرتبطة في انعزال الجماعات وتفرد كل منها بقوتها ، وانما ظهور التمايز الاجتماعي بفضل (الزحام السكاني) بدأت الاصالة المجتمعية كحالة تأسيس لمجتمع جديد بنويوا ووظيفيا .

ومن بين منجزات التطور الاجتماعي ، او مبدأ تقسيم العمل ، هو ظهور تنظيم سياسي ، الى جانب التنظيمات الاخرى لإدارة الجماعات بطريقة اخلاقية ، وهنا تصبح الدولة في المجتمعات الحديثة والحضرية ، هي المسؤولة بالمقام الاول عن توفير وحماية جملة الحقوق الفردية (..) ، ومن هذه النقطة تحديدا ، يبحث دوركايم في امكانية ان تكون الدولة متناقضة لمبادئ الاجتماع البشري الجديد ، لاسيما (حقوق الفرد) . فمن شأن الدولة هنا ، ان تصبح جهازا قمعيا معزولا عن مصالح جماهير المجتمع المدني ، ويمكن لهذا ان يحدث اذا لم يتم تطوير الجماعات الثانوية (منظمات مدنية) تتوسط بين الفرد والدولة (٣٠) . وتكون راعية لمبادئ التعاقد ودرء أي تناقضات صراعية بين الجماعات ، ولعل الامثلة على ذلك كثيرة ، لاسيما في بعض البلدان العربية ، اذ كانت حكوماتها تستنزف فاعلية التنوعات الثقافية للجماعات في الالتحام الثقافي العام ، وجعلها عامل تجزئة وانقسام ، وتوليد لقيم الاغتراب والكرهية .

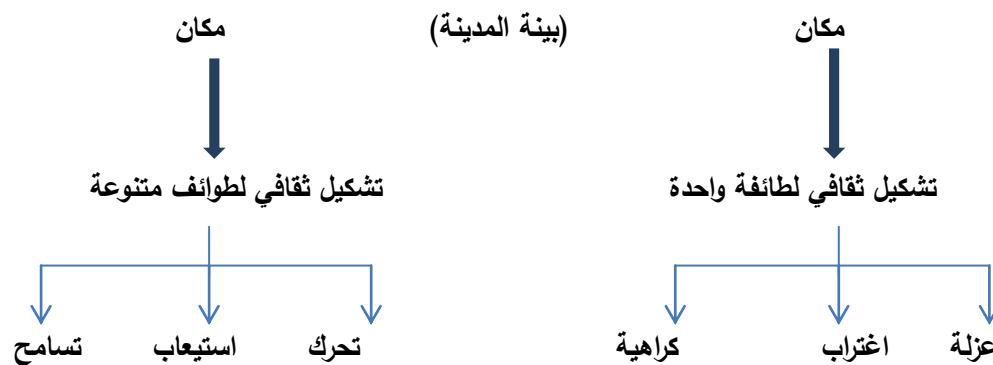
ثانيا : روبرت بارك وارنست بيرجس

يمثل تحليل القوى الايكولوجية مبحثا مهما في السوسولوجيا الحضرية ، وهنا يبين لنا بارك وزميله بيرجس ، طبيعة هذه القوى التي هي عبارة عن عوامل تمارس تأثيرها على الانسان بشكل مختلف عما يجري من تأثير الطبيعة على البناء (٣١) . وبناءً على طبيعة تلك القوى ، تبلورت لدى الباحثين المذكورين ، فكرتين أساسيتين ، تتضمن الاولى : التأثير الذي تمارسه ظروف العيش في المدن على سلوك الافراد ، والثانية : الوسائل التي من خلالها يؤدي التكيف البشري للبيئة الطبيعية الى انقسام في بناء المدينة وتمايزها في مناطق طبيعية تتلاءم مع الانماط البشرية . وقد حاول بارك (وذلك هو همه الاساس) ان يفهم المدينة بوصفها مكانا ، اضافة الى اعتبارها نظاما اخلاقيا (Moral Order) . فالمدينة بوصفها نظاما هندسيا ومكانا تظهر فيه التقسيمات الاجتماعية ، بناءً على طبيعة المكان ذاته ومدى ملاءمته للأفراد ، ليس كذلك فقط ، وانما هنالك فضلا عن هذا النظام الطبيعي او المكاني ، يبرز دور للتنظيم الاخلاقي ، الذي بلا شك يسير جنبا الى جنب مع التنظيم الاول . فاذا كان شخص ما انبهر بضخامة المدينة وتركيبها المعقد ، فأن هذه الخصائص ذاتها لها جذور واساس في الطبيعة البشرية ، التي قد نفهمها ونستنتجها من طبيعة المدينة التركيبي (٣٢) . ومع هذا التداخل بين عنصري المدخل الايكولوجي ، وهما الطبيعة او المكان والنظام الاخلاقي ، فعلى الرغم من اختلافهما فانهما يشكلان حسب تصور بارك ، مركبا ثقافيا واحدا ، نستفيد منه بالمحصلة في فهم المدينة وتمييزها عن القرية او الريف . وبالتالي فان ما قصده بارك بـ (ecology of the city) أي ايكولوجية المدينة ، لم يكن ليقتصر فقط

على تتبع التقسيم الداخلي للمدينة ، او اكتشاف طرق لمعرفة الاشياء والظواهر الموجودة في المدينة فحسب ، وانما اكتشاف اهمية وتأثير هذه الظواهر في بناء الشخصية الحضرية .

ان هذا التداخل بين عنصري الحالة الايكولوجية (مكان + تقليد) ، يقدمان لنا نموذجا من الاجتماع البشري (جماعات ذات قيم متباينة) ضمن تقسيمات مكانية منظمة ، اما عملية تكون تلك الجماعات وتوازنها في البيئة الحضرية ، انما يتم عبر عمليات ايكولوجية داخل البيئة من اديان وطوائف ، وهذا يعني ، ان المكان لا يتشكل وفق عملية ايكولوجية واحدة كالسيطرة مثلا ، أي سيطرة جماعة معينة على المكان لتاريخ طويل ، وانما الحال يعاد بنائه ، كلما تدفقت جماعات اخرى ومن اصول مختلفة ، ومن هنا يبدأ تشكيل المكان وفق اعتبارات دينية او طائفية او هلم جراً ، مما يعطي للمدينة وجها ثقافيا متنوعا . وتبقى مسألة ان يشكل المكان - كما قلنا - بعملية واحدة ، أمر يفرز لنا قيم لثقافة واحدة فقط ، وهذا ما لا يسمح بتحديد الموقف الايجابي تجاه الجماعات الاخرى ، التي تتباعد مكانيا ، ومن ثم ، تكون قيم الاغتراب والخوف من هذه الجماعات حالة قائمة لذاتها . واذا ما نظرنا الى مخطط بيرجس (Burgess) الدائري ، الذي وضعه لمدينة شيكاغو ، فإنه يعبر عن حالة التوسع المكاني . الثقافي ، بفضل حالة التنقل او الحراك المكاني ذو الانتماءات الثقافية المتنوعة ، وهذا ما يجعل المدينة ذو مساحات او حلقات - كما أسماها بيرجس وبشكل دائري ، ومعبرة عن هذا التنوع الثقافي .

وهنا ، كلما كانت عملية الهجرة او التنقل سهلة ، كلما كانت بالمقابل عملية التوسع المكاني متوازنة ، دون احداث تفكك تسفر عنه ظواهر حضرية منحرفة^(٣٢) . وهذا يعني ، ان لهذا التوسع المكاني - الثقافي حسنة كثيرة ، تقف في مقدمتها امكانية تشكيل ثقافة عامة بفضل الهجرة التي سمحت بتلاقي القيم والافكار مما يسمح ايضا بتلافي حالات الخشية او الخوف من الطوائف الاخرى . اما عكس هذه الحالة وهي رفض حركة التنقل لجماعات متنوعة طائفيا ، فهو ما لا يسمح بمعرفة تلك الجماعات وقبولها اجتماعيا ، ولعل هذه هي احدى الاسباب الرئيسية لرفض التعايش بين الجماعات ، ولاشك ، ان هذه الحالة ينتج عنها - كما اشار بيرجس ، ظواهر حضرية منحرفة ، لعل أقصاها فتكا عمليات العنف او القتل على اساس الانتماء للهوية (شيعي ، سني ، ..) . وهكذا ، فان تشكيل المكان ثقافيا وبصيغ متعددة يسمح بإمكانية تبلور قيم التسامح ، وتلك هي الحالة الغائبة اليوم عن واقع المدينة ، التي تبدو لنا انها مدينة منكثلة طائفيا (طائفة واحدة) ومنكفئة على ذاتها ، بل ان عمليات تأكيد هذه الحالة ، أصبحت واضحة بشكل لا يدعو معه للشك . فعمليات النزوح على اساس التشابه في الانتماء ، أصبحت بوفرة ، مما جعل أنتاج قيم الرفض (Rejection) حالة قائمة . اما قبل هذه الحالة ، لم يكن هنالك هاجس من الجماعات الطائفية الاخرى ، فكان توليد مستمر لانتماءات طائفية عدة ، ولم يكن بالمقابل خوف من الانتماء للمكان ، الذي يجمع تلك الجماعات .



وهكذا ، نفهم من المخططين أعلاه ، ان هناك لغة تفاعل بين (المكان - الثقافة) ، وكلما كانت تلك اللغة فاعلة على طرفي تضاد ، انتجت لنا قيم ذات طبيعة معينة ، وبالمحصلة ان كلاهما ، أي تشكيل المكان لثقافة واحدة ، او لثقافات فرعية متنوعة ، هو ما يحدد لنا ان هناك حالة مؤشرات انحراف ام لا . والحالة هنا بمجملها ، تعتمد على طبيعة وظروف مجتمع ما ، والعراق ربما هو حالة استثنائية ، قد يتطلب الامر صياغة المكان ضمن اطر دينية وطائفية متنوعة ، بالإمكان بعدها ان يكون الحديث عن تألف الجماعات ، وليس تخالفها ، الذي يسمح ببروز قيم اقضاء .

المبحث الثاني : عناصر تأسيس الزحام بحالة التنوع الثقافي

اولا : تأسيس التنوع الثقافي ايكولوجيا

ان احدى التساؤلات المطروحة في سياق الحديث عن التطور والتقدم ، الذي شهده ويشهده العالم باسره : هل الانسان ابن بيئته أم هو فاعل فيها ، مستقل عنها ؟ (٣٣) . ولا ادري ان كان البعض ما زال يسلم بقدرية البيئة واذلالها للإنسان. فالمهم عندنا اليوم ، ان الانسان استطاع عبر تراكمات متنوعة ان يسجل حضوره في البيئة التي يعيش فيها ، خالقا منها أوج واعظم المنجزات الحضارية ، وان خير ما تقدم به الانسان ، هو حسمه للجدل المبهر للكرامة والانسانية . فتنحرف من أغلال العصبية المكانية الضيقة (جيتو ، الحي الصيني ، الشارع العربي ..) ، معلنا عن حالة مصالحة اولاً مع البيئة ، التي خلقت للجميع دون فئة او طائفة واخرى ومع كل الفاعلين في المجال الاجتماعي العام . فأصبحت البيئة هنا ، مجالاً يُسقط من خلاله التفاعل المستمر للجماعات الطائفية ، ذاهبا الى تشكيل ثقافة مكيمة حسب حاجات البيئة والاجتماع البشري . ان هذه القدرة في التكيف على المستويات (بيئة ، اجتماع ، ثقافة) ، تحققت اليوم على اشدها ، ولكن في بيئات استحق لا صاحبها ان يسمونها باحات العالم المتحضر الاول .

هذا العالم المتحضر الاول ، الذي كتب عنه (نوربرت الياس) واصفاً آياه ، بثمة سيرورات جالبة لهذه الصفة - أي التحضر - ، او الحضارة . فعملية التحضر التي أنكب الياس على تحليلها ، كانت ثمرة نوع من الصراع بين الارستقراطية والبرجوازية ، ومثل هذه العملية كانت في رايه تضع مسافة بين البنية النفسية والسلوكية ، بين طفل غير متحضر وغير مهذب من جهة ، وراشد متحضر حسن السلوك من جهة ثانية . ولعملية التحضر هذه جملة ابعاد : "اولا ، تشير العملية الى بنية وطباع اجتماعية متطورة مطبوعة بالأهمية المتزايدة للضوابط الذاتية المعتمدة ، وعتبات الحرج والتردد الادنى ، ازاء ما يعد سلوكا غير متحضر . وتتخذ عملية التحضر مع تعاضم نفوذ الدولة على الصعيدين العسكري والضريبي ، ثانيا : صفة النزوع التدريجي للمجتمعات الاوربية الى السلم والهدوء الداخليين ، جنبا الى جنب التماهي العاطفي المتزايد بين افراد المجتمع. فأعمال العنف العامة ، التي كانت شائعة في الماضي ، باتت متعرضة لقدر اكبر من الشجب واللعن ؛ والقدرة على التقمص العاطفي الانساني بوصفها اساسا لعواطف شاملة للمجتمع واممية ، ثالثا : صارت سلاسل التبعيات الاجتماعية المتبادلة ، نتيجة لهذه التطورات ، اطول وحققت عملية العقلنة السياسية تقدما . بعبارة اخرى ، تقوم التغييرات الحاصلة في الشخصية ، في البنية الاجتماعية ، وفي بنية الحياة ، بتغيير الطريقة التي يعتمدها الافراد والجماعات في تركيب ما هو متحضر وما ليس كذلك" (٣٤) .

وبناءً على ما اوضحه الياس ، فان لعملية التحضر نتائج على السلوك ، الذي لا بد ان يكون طياعا للسيرورة ومتأقلماً معها . فان التجارب التي تعيشها البلدان اليوم ، هي - بلا شك - تعطي انطباعا انها قفزت على الحدود الضيقة ، التي

كانت تراعي خيارات الدين او المذهب ، عندما تزان بميزان الارجحية مقابل خطوطها المشتركة. فاصبح الخيار اليوم ، ليس خيارا انقساميا كما اوضح ذلك من قبل (دوركايم) ، والذي يلتزم الرؤية المحدودة جدا للجماعات الاخرى ، وانما تعاقدا تلك الجماعات على ايكال ما يتفق على ايكاله الى القانون ، هو غاية الحضرية. فهي - أي الحضرية - تعني حسب مقتضات (المجتمع العضوي) ، ان تتعاون تلك الجماعات ، في جعل الحياة الاجتماعية مشاركة ، لكنها مشاركة ذات اطراف متعددة ، وليست لطرف محدد (نزعة قبيلة معينة) او (نزعة طائفة معينة) . فالفرد في المجتمع التعاقدى ، له من الحرية ما تجعله يحوم فوق جميع الفضاءات الدينية والطائفية الموجودة في المدينة ، وهذا بدوره يصوغ شخصية الفرد صياغة منطقية وعقلية . وهنا ، فان الفرد يتعامل مع البيئة الحضرية في اطار ان لهذه البيئة تركيب ايكولوجي يتمثل بتلاقح واضح ومشروط بين المكان والجماعات والثقافة ، التي تصبح فيما بعد مصدرا رئيسيا لإعادة تعريف أي جماعة في هذه البيئة.

لكن عملية التأسيس هذه ، لا تتم هكذا واعتباطا ، وانما هنالك اليات عمل موزعة على مستويين : الاول ، هو ذلك الذي يتمثل بالصياغة الاجتماعية عبر موقف المواجهة . والثاني ، هو ذلك الذي يتمثل بحزمة سياسات مقصودة نحو تأسيس التنوع الديني والطائفي ايكولوجيا . فالمستوى الاول ، لاشك وانه يعبر عن حالة مفروضة سلفا والفرد فيها ملزم بدافع (المكان ، والتجاور ، والمواجهة) ان يؤسس علاقاته بطريقة عابرة لحدوده الثقافية المحددة ، وهذا المعنى اكثر ما ينطبق في المناطق التي تسمح بالواجهة بين (شيوعي ، سني ، صابئي) ، وهكذا تتكون رؤية مشتركة لإدارة العلاقات ، دون المساس بمتبنيات أي طائفة او دين . اذاً التكسد السكاني ذات الخصائص الطائفية المتنوعة ، تجعل الفرد ميالا للتعامل مع هذه الخصائص بما تفرضه الحالة الانسانية قبل كل شيء ، وهذا من شأنه أيضا ان يغير قيم كانت راسخة ربما عبر تواترها من خلال الاسرة والجيرة .. ، قيم كانت اسقاطية بمعنى قذف الكره على الطائفة الاخرى .

اما على المستوى الثاني : وهو توافر القصد التخطيطي - السياسي في تشكيل المكان دينيا او طائفا ، والمعنى هنا يكون اكثر نجاعة وحضورا ، اذا ما كانت الحالة الاجتماعية - كما قلنا - محددة انفا بفضاءاتها المتنوعة ، ومن ثم ، فان هذا المستوى يعتمد على المستوى الاول . ومن هنا ، فان وضع سياسة تخطيطية أمرا في غاية الاحاح ، وفق اعتبارات ودواعي انية لصالح اجتماع بشري مستقر التنظيمات . ولعل النماذج الحضرية ، التي قدمت في هذا الاطار خير دليل على مراعاة التنوع الديني والطائفي في المدينة .

يوضح هنا (بيرجس) نموذج العلمي في سياق التنوع الاقتصادي - الثقافي الاجتماعي ، واضعا مخططا لمدينة شيكاغو ، متضمن لخمس مناطق دائرية^(٣٥) . هي كما نراها تأكيدا لخصائص المجتمع العضوي عند دوركايم ، اذ طبيعة تلك المناطق ، تتباين من حيث التركيب والوظيفة الايكولوجية . الاجتماعية ، لكنها مع ذلك تتكامل كنسق لإدارة السكان وفق عمليات ايكولوجية مثل : (التركز واللاتركز والتتابع والعزل والغزو) ، ومن ثم ، تكون الحالة الاجتماعية - الثقافية في المدينة حالة متوازنة ، تصبح من خلالها الاديان او الطوائف على خط تماس مع بعضها ، للمعايير التي قدمها دوركايم وبارك وبيرجس ، وهي (التعاقد او القانون ، التوليد المستمر لتفاعلات المكان والثقافة "نتاج اجتماعي" ، والعمليات الايكولوجية التي تسمح بسيولة الحركة والانتقال بغض النظر عن الانتماء الديني او الطائفي) .

ثانيا : غياب التنوع الثقافي (اديان - طوائف) وعلاقته بشيوع حالات الكراهية والخشية من الطوائف

ليس المقصود الاقتصار فقط على خلو المكان من التنوع الديني والطائفي ، وانما المعنى ، يقود ايضا الى ممارسة قسدية نحو اقرار حالة الضبط الطائفي المغلق في البيئة الحضرية ، وهو المعنى الذي اشار اليه (جون ركس وريبرت مور) عن العرق والصراع الطبقي^(٣٦) . فالحالة الاولى ، تبدو قياسا مع منجزات العولمة اليوم ، انها بمنأى عن التطور والتناقص الحضاريين ، وهذا ما ينطبق على حالة مجتمعات متأخرة او بدائية . اما الحالة الثانية ، وهي المتمثلة بالممارسة القسدية في اقرار التمييز والاقصاء ، فهي اليوم ، تبدو من كبريات مشكلات الانسان المعاصر .

ان فرض حالات منافية للطبيعة البشرية ، هو تصرف تتبدى من خلاله اثار لا يحمد عقباها ، ولعل من أكثرها فتكا ، هي تلك التي تبقى الحالة الاجتماعية عموما قلقة دوما . ولو استعنا بشروحات واستدلالات الباحثين في هذا السياق ، لوجدنا في تلك المنطقة ، كما يخبرنا (كاستللو) ، انها تكونت فيها حالة حضرية متطورة ، بفضل تمازج حصل من أصول اجتماعية مشتركة ، نما نحو غايات وأهداف متشابهة^(٣٧) . ولعل من ابرز اليات توليد هذه السيرورة المتطورة ، انما يعود الى جملة الظروف الثقافية ، التي هي ذاتها وسائط هامة في عمليات التغيير الاجتماعي^(٣٨) . يبقى السؤال قائما هنا ، وهو كيف تطورت الثقافة العامة ، في ظل الاختلاف في الانتماءات الفرعية ؟ علما ان لهذا الاختلاف ، كما يحدثنا احد المؤرخين عن تاريخ العراق الاقتصادي ، كان ذو مستويات عدة . فليس هنالك اختلاف في الاجناس ، وانما هناك اختلاف في المهن ، لكن مع ذلك ، فان الاختلاف لم يتخذ ممارسة وسلوك انطوائي ، وانما ساعد كثيرا في تنظيم المجتمع واثراء وحدة اقتصادية متطورة^(٣٩) . ولتأكيد هذا المعنى ، يذهب (سامي زبيدة) ، الى ان المطلعين على احوال العراق ، اطلعا حسنا ، يدركون ان التهليل للحكمة الشائعة حول وصف العراق بكونه كتلة منقسمة هنا وهناك . فصحيح ان لخطوط الانقسام الديني والاثني اهميتها ، وان للقوى الكردية تاريخا حافلا بالصراع القومي ، غير ان هذه النظرة تخفي الكثير من السمات المشتركة ، التي تتقاطع مع خطوط الانقسام أفئة الذكر (...)^(٤٠) . لعل التعليل الذي قدمه (فالح عبد الجبار) ، لفقدان شروط ومستلزمات بناء مجتمع متنوع ثقافيا ، او بمعنى اخر ، ان غياب التنوع الثقافي ، والقبول به كمعطى اجتماعي ، سواء في المفاوضات او التعاقد ، من شأنه ان يكون مسؤولا عن مشكلة تشكل (دولة - أمة) ، وهي الحالة التي تعود بنا الى مراجعة تراث دوركايم في هذا السياق ، والبحث عن اليات تدعيم وتشكيل (دولة - أمة) ، وهي كما يبدو من هذه المراجعة ، تتضمن تقسيم للعمل الاجتماعي والاقتصادي معا ، وهو هنا - أي دوركايم يقترب من التاريخية الماركسية في نظرتها الى تشكل الامم كنتيجة لتطور الرأسمالية الصناعية ، التي اكتسحت عزلة دول المدن ، وعزلة المناطق والاديان والطوائف ، لتدمجها في سوق موحد ، يتطلب لسيره تنوعا ضمن توحيد تعاطي ؛ لان الاخير ، لا يتشكل الا بوجود الاول وهو (التنوع) والاقرار به^(٤١) . فالأزمة هنا ، تكمن في غياب حالة التنوع الديني والطائفي ، وطغيان نقيضه ، وليس في الامر هنا لبس ؛ لان الحالة التي نريد تأكيدها كفكرة للبحث تتضمن فرشة مزركشة بأنواع من الاديان والطوائف ، التي تسمح بالجدل (التفاعل) ، وتنتج بالتالي ، قيم ذات صبغة منفتحة من قبيل (التسامح) . اما النقيض الي نتحدث عنه ، فهو انبعاث (الوعي) المللي النحلي والطائفي المرن والاقليمي والاثني ، بشكل يؤكد ان الثقافة العربية بعامة ، لم تكن الا وعيا شعاريا وهميا يساقط كلما امتحن على ارض الواقع^(٤٢) . فالمشكلة ليس بوجود التنوع الثقافي (دين وطائفة) ، وانما عندما يتبدى من خلال هذا التوزيع الطائفي في مناطق بعينها ، وعي بضرورة الابقاء على الانعزال ضمن سياقات ايكولوجية - اجتماعية متباعدة . ومن هنا ، فان غياب هذا النوع من التنوع ، ضمن مساحة بيئية

او مكانية مكشوفة على الدوام ، وتسمح بالتواصل ، انما يعزز الهوية الاجتماعية بين هذه الطوائف . وهكذا ، فان صناعة القيم ذات الطابع الاقصائي ، انما هي حالة طارئة ، وعندما نقول كذلك ، فان الحالة هنا مرتبطة بتغيير طراً على بنية المجتمع ، فأعيد تشكيل المكان بطريقة تكتلات طائفية (Caste – Class) مغلقة وبعيدا عن حالة تنوعها الفاعل .

ثالثا : قوة التنوع الثقافي (تقبل) وعلاقته باستيعاب الافراد من الطوائف

ان المقولة التي سنتمسك بها هنا ، انما تعود لقائلها (مارسيل موس) مفادها : " انه امتزاج الارواح بالاشياء والاشياء بالارواح ، امتزاج حيوات يغادر بموجبه كل شخص وكل شيء دائرته الخاصة ليختلط الكل بالكل ، وهذا هو بالضبط التعاقد والتبادل"^(٤٣) . والمفردتان الاخيرتان ، من عبارة موس ، انما يتضمنهما مفهوم (التقبل) ، أي الامكانية الواردة بقوة ، من تشكيل المكان بتنوع طائفي ، وما يتمخض عن ذلك من توليدٍ لثقافة متوازنة ، أي بمعنى ان هناك تماسات دينية وطائفية قائمة على اساس (مصلحة عملية) ، كما يدعوها (هابرماس) ، وهي مصلحة تستند على طريقة تأويل أفعالنا تجاه بعضنا البعض ، وطريقة فهمنا ايضا ، والسبل التي نتفاعل بها في اطار التنظيمات الاجتماعية (...) ، ومن ثم ، فان هذه المصلحة ، تقضي الى مصلحة الانعتاق والتحرر ، وهي التي تجعلنا نقف على مكنم الخلل في التواصل ما بين الجماعات ، ذلك الخلل الذي يؤشر في وجود (عناصر مشوهة لعملية التواصل)^(٤٤) .

ويتم ادراك هذه العناصر ، من خلال تجمع بشري متنوع ، والا فان قيم الكراهية والتوجس تزداد ما بين الطوائف ، كلما استمرت حالة التباعد المكاني - الاجتماعي ، وهنا ايضا ، فان المبدأ الاخلاقي في تصرفاتنا يبدو نتيجة لهذا التباعد ، بمعنى أننا لا نتهاون في قذف بعضنا البعض ، والحاق الاذى بنفس المستوى او يفوقها . يطرح (فردريك دوغلاس) مقولة تعبر عن استيائه من المصادرة والاستلاب في أفعالنا قائلا : " انت رجل ، وكذلك أنا"^(٤٥) . رافضا مبدأ العبودية ، وهنا لا بد ان يفهم المرء ، ان عبوديته مقترنة بمدى تمسكه بفاعلية الانتماءات الفرعية في ادارة سلوكه ازاء الطوائف الاخرى . فمتى ما رفض الاخرين فهو أسير وعبد لهذه الانتماءات ، ومن ثم ، فن أمر انتاج علاقات داخلية (محلية) تصبح متوالدة باستمرار ، كلما أحس المرء ان الجماعات الاخرى المختلفة عنه بعيدة ومنعزلة لذاتها ، وهنا الامر ايضا ، يصبح خطرا ، وممكن خطورته أنه يشكل الافراد ثقافيا ، فعندئذ يكون قبول (Choice) هذه الجماعات أمر عسير ، ويتحول الى رفضها (Rejection)^(٤٦) . لا يتوقف الامر عند رفض الجماعات الطائفية الاخرى ، وانما يتأسس الحال مكانيا وتتعالى اصوات الانعزال ، وتطرح مشاريع لتأكيد هذا الموقف ، وهذا ما نلاحظه لدى بعض الجماعات .

اذاً ، المشكلة لا تكمن - كما قلنا - في طبيعة التنوع الثقافي ، وانما يتعلق الامر بالوعي في ضرورة وضع المسافات ما بين الجماعات على اساس (رفض) المشاركة ، ليس فقط في قبول معتقدات كل جماعة ازاء جماعة اخرى ، وانما ايضا رفض التعايش في بيئة واحدة .

رابعا : الاغتراب البيئي والطائفي وعلاقته بتشكيل صورة (الاخر)

بعد الاستطراد الذي قدمناه في المؤشرات النظرية السابقة ، يجيء الحديث هنا عن تشكيل صور نمطية عن الجماعات الاخرى ، وغالبا ما تتجمع هذه الصور ضمن مقولة يرددها بعض الباحثين ، او من الجمهور ، وهي وصف هذه الجماعات بـ " الاخر " ، وكأن الاخر غول تم ايفاده كعنصر ثقافي طارئ على الثقافة الاصلية . هذه الفكرة - بلا شك - لدينا تبدو مناقضة تماما لفكرة "الاخر" ذاته . فما هو "الاخر" اولا ، ثم لماذا يتم ترديده أنيا ؟.

مر بنا ان الاقرار بحالة الاصاله المجتمعية المحددة بنطاق التعايش (المتوازن) ، هي القاعدة التي قد نتفق عليها سلفا . لذا عند طرح نقيض ذلك وهو "الآخر" ، فان الامر يبدو مستعجلا كثيرا ؛ لان "الآخر" يفترض معنا ولفظا ، ان يرحل الى مَنْ صاغ ثقافة الآخر داخل سياق الحالة الاجتماعية الراهنة والمحلية . وعندما نرمي بالبديل الى اصحابه المنتجين ، فانه يصبح منطقيا ان ننظر الى الآخر (المحلي) - كما يوصف - بكونه صياغة خارجية ، قدمت كمشروع لإدارة الفوضى بين الجماعات ومنع تألفها ، ولعل أوضح مكان لعرض الصورة ، هو ذلك المكان الذي شهد بزوغا أوليا لامتزاج الثقافات (السومريون - الساميون) ، واذا كانت الحالة الاخيرة ، توصف بتعايش التنوع الاجتماعي - الحضاري ، فان هذا المعنى ، لا يعني البتة - وكما نريد - ان هناك لغة الآخر في المعادلة ؛ لان الآخر لفظ مسيء للموصوف ، ويصفه بانه غير قادر على التعايش ، فضلا عن وقوفه بالصد من اجتماعية الانسان او سجيته ، الى جانب ايضا ، ان هذا الوصف اساءة بحق الوصف الذي قد لا يشعر بذلك ، فهو وفقا لذلك (متأمر) ، وهو أقل ما يقال عنه . فبين ذاك المعنى وهذا ، ينسف لفظ "الآخر" - على أقل تقدير - ، وفوق ذلك كله ، علينا ان لا ننسى ان "الآخر" في لغة الحركات التحررية والثورية في العالم العربي وفي بدايات القرن العشرين ، ارتبط بدون أي شك بالمستعمر الاجنبي ، وللمرء حق الاطلاع على ذلك ، اذا ما رجع للأدبيات التي تتحدث عن هذه الموضوع .

اما اذا اراد معترض بيان نقيض ما قلناه ، ويؤكد على حالة المجتمع (الانقسامية) . فأننا نشترك معه في ان للمجتمع خصائص انقسامية ، لكن ليست هي حالة (أصاله) وانما حالة (ظرفية) استلزم الحال معها ان يتم وصف الآخرين على انهم اعداء في حالة حصل تراحم على هبات الطبيعة من ماء وتربة وغنيمه ، ولا ننسى ان لمفهوم الانقسامية الذي بين خصائصه دوركايم وايفانز بريتشارد ، لا تعطي ابدا المبرر لوصف المحلي بـ (الآخر) ، والا كيف نفسر انتقال المجتمع من حالة التضامن الالي الى حالة التضامن العضوي ، ثم ان الجماعات التي في حالة التضامن الالي تتماسك في العديد من الخصائص ، لعل ابرزها تقديسها (للطواطم) وأمر انكفاءها حول سلطة او قوة جزئية ، أي بمعنى توزع السلطة بشكل تفرقي ما بين القبائل ، فان هذا الامر مرجعه الى غياب سلطة مركزية قادرة على ادارة الحالة الاجتماعية والتزام الادوار المتعددة .

ومع هذه النقطة تحديدا ، وتأكيدا لطابع التعاون عند الجماعات البدائية ، هناك أدلة انثروبولوجية ، تؤكد على تبادل الهدايا والهبات ما بين القبائل وفي مناسبات كالزواج وما شاكل ، وهذا ما يسمى بنظام " البوتلاتش" او " نظام الهبات الشاملة " ، كما بين ذلك (مارسيل موس) في دراسته القيمة عن (الهبة)^(٤٧) . فالتنظيم الانقسامي (كالقبيلة) لديه الاستعداد الذي يجعله يتعاون مع ظهور الدولة (اذا كانت قوية) ، بمعنى المؤسسات ، لكنه بالمقابل يرفض التعامل مع الدولة (الغائبة او البعيدة او الضعيفة) ؛ لان من شأن هذه التنظيمات وسجيته النمطية ، انها تتفاخر بالقوة والهيبة ، ولا ترضى بالتعامل الا مع مَنْ يملك القوة مثلها او يضاهيها في ذلك ، فيصبح نبراسا او اسطورة ، وهذا يعني بالمحصلة - كما يوضح - (غيلنر) في كتابه (مجتمع مسلم) ، ان الجماعات القبلية الانقسامية ممكن ان تقوم بدور الوساطة والتسوية بين الدولة والفوضى^(٤٨) .

أدأ ، الآخر ، لا يعني البتة صورة المحلي ، الذي أصبح مرفوضا عند ذكر الحوار او أي مشروع لدرء الصدى ، فاذا كان الحال كذلك ، فلماذا هذا التهويل في رفض المعادلات كلما كان طرفيها (شيعي او سني ..) . بلا شك ان الحالة الاجتماعية الراهنة ، ليست مصونة بتنظيمها السياسي ، والاخير ليس مصنونا كما يفترض ، ومن ثم ، فان أمر ادارة جدل

الجماعات محليا ، يصبح بيد قوى ذات تنظيمات سياسية خارجية مؤدلجة مذهبيا او طائفيا ، ويكون هنا انتاج (الآخر) احد القواعد الاساسية لإعادة صياغة الواقع وتنميط جزئياته الغائبة ، لتصبح حاضرة بقوة في تحديد الادوار المكانية والاجتماعية ، وعند هذا الحد ، يعاد النظر وتأكيد المسافة الاجتماعية ضمن اغتراب حقيقي يتمظهر في البعد المكاني وخلوه في الوقت نفسه من أي إمكانية للتنوع الديني او الطائفي، والمسألة هنا ليست متروكة للصدفة ، وانما الحال وضع له برنامجا سلفا لإدارته كما يحلو لفاعليها الرئيسيين .اما عن اليات الادارة هنا ، فقد ذكرنا - سابقا - ان من جملة ما ، إعادة تخطيط المكان بإبعاد القوى الفاعلة فيه ، من طوائف معينة واجبارها نحو النزوح ، والتي لا خيار لها الا اتخاذ القرار الذي نخشاه ، وهو الميل نحو التكتل والعزلة الايكولوجية - الاجتماعية ، فيكون التوجه نحو مناطق تتشابه مع انتماءاتها الطائفية ، وهذه هي حالة (النكوص) ، التي من خلالها يمكن النظر الى حالة التطور الاجتماعي بانها غائبة في الوقت الحاضر . فيكون الرجوع الى حالة المجتمع الالي ذو صبغة (التمثلات الجمعية) ، اذ فيها ومن خلالها ينمط السلوك حصرا ضمن طائفة بعينها وتصبح عندها الطوائف الاخرى غريبة تماما .

لا يتوقف الحد ، عند خلو المكان من التنوع الطائفي ، وانما هنالك عملية قصدية في التوجه وتلقائية في الممارسة الا وهي مأسسة (الآخر) بكل ما يتضمنه اللفظ من معنى ، ضمن أطر رسمية وغير رسمية ، سواء في الثقافة المؤسساتية (المدرسة) من خلال انحراف المناهج عن حياديتها ، أو بإثارة النقاش في الجزئيات واعتبارها (مقرورة فقهيا) ، ومن ثم ، تصبح تلقائية لدى الأشخاص من خلال الممارسة . وهكذا تصبح الحالة متواترة ثقافيا ، ويتعمق فيها ومن خلالها ، الاحساس بالخوف من الطوائف الاخرى . يمكن لنا بعد ذلك ، ولتأكيد الحالات السابقة ، ان نستعين ببعض المسوحات العلمية ، التي أكدت ان العراقيين بطوائفهم يظهرون شعورا عاليا بالتضامن مع جماعتهم الاثنية ، سواء (الاكرد السنة ، العرب السنة ، الشيعة العرب) . فهناك (٨٦%) من الشيعة يثقون في الشيعة الاخرين بشكل كبير ، والقيم المناظرة هي (٦٨%) بين العرب السنة و (٩٦%) بين الاكرد ، ويستنتج ضمن هذه الدراسة بان التضامن مع الجماعة المباشرة عال جدا في العراق^(٤٩) . وهو أمر يبدو اليوم ، الحجة القوية لمن يريد الانقسام او الانفصال ، والحالة تكاد تقوى يوم بعد يوم ، كلما تم توظيف هذا التباعد المكاني بين الطوائف ، من خلال رفض اقامة أيا من الطوائف الى جانب طائفة اخرى في المكان عينه.

وهذا على الاقل ، ما تم تأشيريه من خلال التحرك المكاني لجماعات طائفية نحو مناطق تتلاءم مع انتماءاتها الفرعية (فالسني ذهب الى منطقة سنية والشيوعي ذهب الى منطقة شيعية)^(٥٠) . مما أعاد معه بناء سلوك (غريزي) لا عقلائي ، تمظهر بأبشع صور (اللاتسامح) من قذف وتهجير وقتل ، وتكونت عند هذا الحد اتجاهات ومواقف لدى الافراد ، اصبحت احد وسائل التنشئة لهذه الجماعات ، واخذت وسائل الاعلام المتباينة في اتجاهاتها نحو اقرار حالة الوعي بذلك وتمريه وتأكيد به باستمرار وإقرارات فقهية وعقائدية ، تلزم الفرد بالانكفاء على ذات الجماعة المحلية فتضمحل فرديته ، والعمل على إعادة النزر القليل من الخلافات من تاريخ هذه الجماعات ليزج اليوم في خيارات التواصل . بينما بقي دور المؤسسة الرسمية في تحديد الموقف من هذا التحرك المكاني - الاجتماعي غائبا ، بل وتلك حقيقة مرة تصريحا او ضمنا ، انه يؤكد على الحالة هذه ، وربما سيعمل على شرعنتها لاحقا . ومع ذلك فان الحال هنا ليس بمحال ، اذا علمنا ان تلك الحالة كانت غائبة سابقا ، ويمكن تخطيط المكان بناءً التنوع الطائفي ، وتشجيع ذلك انما يتم برصد مكافآت او امتيازات تؤكد عملية التبادل ما بين الجماعات ، سواء بالحث على الهجرة الى اماكن ذات أغلبية طائفية معينة ، او

بإعطاء الوحدات السكنية لمن يريد السكن في هذه المناطق . فممكن من خلال ذلك وغيره ، يعاد بناء التصورات والقيم تجاه طائفة واخرى ويتم تأكيد حالة (التقبل) مما يسمح بالتالي في تأكيد حالة السلم الاهلي .

المبحث الثالث : الاجراءات المنهجية للبحث

اولا : نوع البحث The Research Type

يعد البحث الحالي نمطا من البحوث الوصفية ، والبحث الوصفي كما يبينه احد الباحثين ، انه الدراسة التي تبحث في جملة الظواهر او الوقائع ، الى جانب انها تتضمن الحقائق الوقتية والمتصلة بمجموعة من الاوضاع او الاحداث او البشر^(٥١). هذا ويأتي التأكيد على هذا النوع من الدراسة في ضوء مستوى المعلومات المتوفرة لدى الباحث ، فضلا عن اهداف البحث ، عندئذ يمكن القول : ان هذه الدراسة وصفية ، بمعنى انها تهدف الى تقرير خصائص الظاهرة وتحديدها تحديدا كمي^(٥٢).

ثانيا : منهج البحث The Research Method

يرتبط تطور العلم والمعرفة العلمية بتطور المنهج العلمي^(٥٣). وبواسطة استخدام المنهج فان الباحث يمكنه ان يصل الى مبتغاه بطريق مستقيم ، اما غير ذلك فان البحث يكون متعثرا في خطواته ، او بالأحرى لا يمكن له الوصول للغرض المطلوب . ان البحث الحالي تطلب استخدام منهج المسح الاجتماعي Social Survey Method ، الذي يعني الدراسة العلمية لظروف المجتمع وحاجاته بقصد تقديم برنامج انشائي للإصلاح الاجتماعي^(٥٤).

ثالثا : مجالات البحث

المجال المكاني : حدد الباحث منطقة الديوانية مكانا للدراسة ، وتلك المنطقة عبارة عن الجزء الاوسط من السهل الفيضي ضمن منطقة الفرات الاوسط^(٥٥).

المجال الزمني : هو المجال الذي يشير الى المدة التي استغرقتها الدراسة او عملية جمع البيانات الميدانية وهي تمتد من ٢٠١٤/٦/١٠ _ ٢٠١٤/٨/١٠ .

المجال البشري : يشتمل المجال البشري على ارباب الاسر من الطوائف ذات الانتماء الشيعي والسني والصابئة في مركز الديوانية ، الا في بعض الحالات التي قد يكون رب الاسرة متوفى او غير موجود اثناء بعض المقابلات فيستعان بالأم ، او الزوجة ، او الابن الاكبر .

رابعا : ادوات جمع البيانات : اعتمد الباحث على الوسيلة الرئيسية لجمع البيانات الا وهي الاستبيان Questionnaire ، لذا قمنا بتصميم واعداد استمارة استبيان خاصة لهذا الغرض ، الى جانب هذه الوسيلة استعنا في حالات قليلة بالمقابلة والملاحظة . وقد اشتملت الاستمارة على مجموعة من الاسئلة تركزت جميعها في بيان امكانية تأسيس مكان قائم على اساس تنوع بالطوائف ، وقد اطلق على هذه الحالة بـ (الزحام) أي سكان ذات تنوع ديني وطائفي ، لذا تضمنت الاستمارة الاسئلة من هذا النوع حصرا . ومن ثم ، قمنا بتوزيع الاستمارات بجهد شخصي تارة وبواسطة افراد اخرين من اصدقاء وطلبة او ارسالها عبر وسائل الكترونية معينة تارة اخرى ، الى جانب ذلك فقد حرصنا في توزيع الاستمارات ان تكون

موزعة على مناطق يتواجد فيها خليط من الطوائف ، حتى ان كانت الغالبية تميل لطائفة ما ، لغرض بيان انطباعاتهم تجاه بعضهم البعض .

خامسا : مجتمع وعينة البحث

يبدو ان المتعارف عليه منطقيا ومنهجيا في ابحاث ودراسات العلوم الاجتماعية ، ان تحدد اولاً معالم المجتمع المدروس ، ولما كان الاختيار منصبا على مدينة بعينها ، لزم الامر ، ان تحدد منه العينة . ولكن في الامر بعض المحاذير المنهجية ، التي تلزمننا في اقرار حالة او طريقة منهجية معينة في سحب العينة ، ومبررات ذلك تتمثل في ان مجتمع بنوع الديوانية ، لا يمكن معه اعتماد عينة عشوائية ، بداعي ان معالم هذا المجتمع لا تدل بالمجمل على هذا التنوع الديني او الطائفي الذي اردناه جوهرًا للبحث . ووفقا لهذا التبرير يأتي سؤال ملح الا وهو لماذا إذاً الديوانية ؟ . يمكننا القول : لان أصل الفكرة هو ان نبحث عن مكان يؤسس له مستقبلا تنوعا في الطوائف ، واذا ما اريد التأسيس لذلك ، فلا بد اذن ان نختبر الفكرة او الفرضية في مكان فيه من الانتماء ما يميل لطائفة ويختفي عن اخرى ، بمعنى ان المكان تتسيد فيه طائفة بعينها ، وهذا من ثم ، ما يعزز حالات الخوف والكرهية من الطوائف الاخرى في وضع تشويه العديد من السلبيات . ان الواقع الاجتماعي للمكان المختار ، انما يعطي مؤشرا واضحا ان هناك كثافة سكانية كبيرة تميل لطائفة ما ، في حين ان ثمة طوائف اخرى لكنها أقل حجما ولعله بكثير جدا ، وهذا ما نريده بالضبط ، كي نستطيع ان نعرف توجهات ومواقف الطوائف (الاقليات) تجاه الطائفة الاكثر عددا والعكس كذلك . وهذا ما يبرز مواقف كامنة ومواقف ظاهرة نريد معرفتها والعمل على الضد من ذلك ، هو ايجاد الحلول لتطعيم هذا التنوع الثقافي ، فضلا عن صياغة نموذج ، وهو ان التنوع الثقافي من شأنه تعزيز قيم الانتماء للمكان .بناءً على ذلك فانه اختير مجتمع البحث متمثلا بـ (الديوانية) ، ولكن بقي ان نشير الى انه لم تتوافر بين أيدينا احصاءات دقيقة عن الطوائف الموجودة في المدينة ، وهذا ما أحالنا الى اعتماد عينة عمدية لاختيار مفردات العينة . ولتحديد حجم العينة فضل استخدام عينة بحجم (٣٠٠) مفردة من عوائل الطوائف الموجودة في المدينة ، مراعاةً لكبير مجتمع البحث ولإعطاء فرصة اوسع لوحدات المجتمع ، فيها نحو (٢١٩) مفردة للطائفة الشيعية ، ونحو (٥٩) للطائفة السنية ، ونحو (٢٢) للصابئة المندائية وبناءً على حجم العينة المذكور وزعت الاستثمارات الى العوائل المذكورة بطريقة عشوائية ضمن المناطق التي يتواجدون فيها . لكن لم نستلم سوى (٢٩٤) استمارة ، اما لعدم الاجابة عليها من قبل المبحوث او اتلافها بطريقة ما ، مما اضطرنا ذلك الى اعادة توزيع الاستثمارات المفقودة مرة اخرى ، مما اكتمل معه حجم العينة المراد . وفيما يلي جدول يوضح توزيع افراد العينة حسب الطائفة .

جدول رقم (١) يبين توزيع وحدات العينة حسب الطائفة

الطائفة او الديانة	العدد	%
الشيعية / المذهب الجعفري	٢١٩	٧٣,٠
السنة / المذهب الحنفي	٥٩	١٩,٧
الصابئة المندائية	٢٢	٧,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

سادسا : الوسائل الاحصائية المستخدمة في البحث

تم استخدام مجموعة من الوسائل الاحصائية لغرض جمع وتصنيف المعطيات الرقمية وتحويلها الى حالة يمكن ادراكها ، الى جانب اعانة الباحث في الخروج باستنتاجات واختبارات ذات صلة مباشرة بموضوع البحث وفيما يلي عرض لهذه الوسائل :

قانون النسبة المئوية : $100 \times \frac{\text{الجزء}}{\text{الكل}}$

قانون الوسط الحسابي : $\bar{س} = \frac{\text{محص ك}}{ك}$ (٥٦)

مح ك

قانون الانحراف المعياري : $ع = \frac{\text{محص ك}^2}{ك}$ (٥٧)

محص ك

$$\text{قانون اختبار (كا}^2) = 3 \times 2 = \left(\frac{ن}{1م}\right) \left(\frac{1ب2}{1د}\right) + \left(\frac{2ب2}{2د}\right) + \left(\frac{3ب3}{3د}\right) + \left(\frac{ن}{2م}\right) \left(\frac{1ج2}{1د}\right) + \left(\frac{2ج2}{2د}\right) + \left(\frac{3ج2}{3د}\right) - ن (٥٨)$$

$$\text{قانون اختبار (كا}^2) = 3 \times 3 = \left(\frac{ن}{3م}\right) \left(\frac{1ب2}{1ه}\right) + \left(\frac{2ب2}{2ه}\right) + \left(\frac{3ب2}{3ه}\right) + \left(\frac{ن}{2م}\right) \left(\frac{1ج2}{1ه}\right) + \left(\frac{2ج2}{2ه}\right) + \left(\frac{3ج2}{3ه}\right) + \left(\frac{ن}{1م}\right) \left(\frac{1د2}{1ه}\right) + \left(\frac{2د2}{2ه}\right) + \left(\frac{3د2}{3ه}\right) - ن$$

قانون التسلسل المرتبي (الوزن الرياضي) : $\frac{\text{الوزن الرياضي (النسبي)}}{\text{عددالمبحوثين}} = \frac{\text{فقرة تكرار كل}}{ك}$ (٥٩)

المبحث الرابع : عرض وتحليل نتائج الجانب الميداني

أولا : تحليل الخصائص الاولية للعينة

يتضمن هذا المبحث عرضا لاهم المتغيرات الاساسية التي تشكل البناء العام لخصائص وحدات العينة ، اذ ونحن بصدد دراسة الزحام بحالة التنوع الثقافي ، لا بد من بيان اولا خصائص عينة البحث ، وقد ارتأى المنطق البحثي ان تتسديد بعض الخصائص مثل : العمر والدخل ... ، ولعل الفائدة المرجوة من ذلك ، فهم طبيعة الاجابات اللاحقة وعلاقتها او تأثرها بتلك الخصائص . علما انه سيقترن في بيان الخصائص الفردية على الاطار العام للعينة دون بيان خصائص كل طائفة ، وهذا ما سيلحظ في تصميم الجداول في هذا المبحث فقط .

١. العمر :

جدول رقم (٢) يبين الفئات العمرية لوحدات البحث

الفئة العمرية	التكرار	%
٣١ - ٢٢	٣٧	١٢,٤
٤١ - ٣٢	٩٨	٣٢,٦
٥١ - ٤٢	٨٧	٢٩
٦١ - ٥٢	٥٥	١٨,٤
٦١ - فأكثر	٢٣	٧,٦
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تشير نتائج الدراسة الميدانية الى الفئات العمرية لوحدات العينة ، وقد تبين ان اعلى نسبة من أرباب الاسر المتنوعة ضمن العينة تقع ضمن الفئة العمرية ما بين (٣٢ - ٤١) اذ بلغ عددهم نحو (٩٨) بنسبة بلغت (٣٢,٦%) من العينة . اما الفئة العمرية التي جاءت بالمرتبة الثانية تقع ما بين (٤٢ - ٥١) بنحو (٨٧) مبحوثا وبنسبة بلغت (٢٩%) من العينة . في حين اشار المبحوثين الى الفئة العمرية الواقعة ما بين (٥٢ - ٦١) بنحو (٥٥) مبحوثا وبنسبة بلغت (١٨,٤%) من العينة . في حين اشار المبحوثين لأعمارهم الواقعة ما بين (٢٢ - ٣١) بنحو (٣٧) مبحوثا بنسبة بلغت (١٢,٤%) من العينة . واخيرا اشار المبحوثين الى الفئة العمرية الواقعة بين (٦١ - فأكثر) بنحو (٢٣) وبنسبة بلغت اكثر من (٧%) من العينة . هذا ولا بد ان نوضح ان البيانات المعروضة في اعلاه ، اظهرت لنا نسبا متقاربة ما بين أعمار المبحوثين ، علما ان اقل النسب سجلت للفئتين العمريتين (٢٢ - ٣١) و (٦١ فأكثر) . كما لا بد ان نبين ان اعمار المبحوثين لم تكن جميعها منحصرة برب الاسرة ، بل هناك بعض الاعمار وان كانت قليلة تمثلت بالشباب او الابناء او الزوجات نتيجة لغياب الزوج او الاب لسبب تعلق بالعمل او الوظيفة او اسباب اخرى مما اضطرنا معه اعتماد اعمارهم ضمن العينة

واعتماد اجاباتهم ضمن اطار الدراسة . هذا وقد بلغ المتوسط الحسابي لأعمار المبحوثين نحو (٤٤,٠%) وبانحراف معياري قدره (١٠,٢) سنة .

٢. الجنس :

جدول رقم (٣) يبين التوزيع الجنسي لوحدات عينة البحث

الجنس	التكرار	%
ذكر	٢٣٢	٧٧,٤
أنثى	٦٨	٢٢,٦
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يعرض الجدول رقم (٣) التوزيع الجنسي للمبحوثين ، وقد تبين ان اغلب افراد العينة من الذكور بنحو (٢٣٢) وبنسبة بلغت اكثر من (٧٧%) . في حين كان عدد المبحوثين من الاناث نحو (٦٨) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (٢٢%) من العينة . وعند مقارنة نسبة الذكور الى نسبة الاناث في العينة فانه يتضح ارتفاع واضح يميل لصالح الذكور . علما ان الباحث وعند توزيع استمارات البحث بنفسه ام بواسطة اخرى ، صادفه كثيرا اللقاء مع الرجال دون النساء ، وربما يمكننا تفسير الحالة هنا من جانب اخر وهو : ان خصائص مجتمع بنوع (الديوانية) يبدو انه محافظا بدرجة كبيرة ، لاسيما فيما يتعلق باستقبال الشخص الغريب ، فلا يسمح في الغالب استقباله من قبل النساء .

٣. الحالة الاجتماعية :

جدول رقم (٤) يبين الحالة الزوجية لوحدات عينة البحث

الحالة الزوجية	التكرار	%
متزوج	٢٢٣	٧٤,٣
اعزب	١٣	٤,٣
ارمل	٣٩	١٣,٠
مطلق	٢٥	٨,٤
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يعرض الجدول رقم (٤) البيانات الخاصة بالحالة الاجتماعية للمبحوثين من الطوائف الدينية الموجودة في المدينة . وقد تبين ان عدد المبحوثين المتزوجين كانوا نحو (٢٢٣) فبلغوا ما نسبته (٧٤%) من مجمل وحدات العينة . في حين

بلغ عدد المبحوثين الارامل نحو (٣٩) مبحثاً بنسبة بلغت (١٣%) من العينة . يليها عدد المبحوثين المطلقين / المطلقات بنحو (٢٥) مبحثاً بنسبة بلغت اكثر من (٨%) من العينة . واخيراً اظهرت الدراسة ان عدداً قليلاً من المبحوثين كانوا عزاب بنحو (١٣) مبحثاً بنسبة بلغت اكثر من (٤%) من العينة. واذا ما تركنا جانباً الحالة الاولى المتمثلة بالزواج (كون تقليدية المجتمع وعاداته تدعو الى الزواج المبكر وتحت عليه). نجد انفسنا امام حالة اجتماعية تتمثل بالأرامل سواء من الرجال او النساء ، اذ نسبتهم شكلت (١٣%) من العينة ، واذا ما اريد تفسير ذلك ، فمرده ربما الى حالات لفقدان الزوج / او الزوجة لأسباب تتعلق بالمرض وطوارئ الحالة الامنية العامة في البلاد او لحوادث اخرى تتعلق من هذا القبيل . اما ما يتعلق بحالات الطلاق التي سجلتها نتائج الدراسة الميدانية البالغة (٨%) من العينة ، فهو أمر له مبرراته الاجتماعية كالاخلافات بين الزوجين ومشاكل السكن مع الاهل وما يؤول اليه ، فضلاً عن تدهور الحالة الاقتصادية التي ربما تكون سبباً في حالات الطلاق لا سيما البطالة وصعوبة الانفاق قياساً مع حالات التضخم الموجودة في السوق ، الى جانب لاننسى بعض حالات العقم وعدم الانجاب عند احد الزوجين ، كل هذا وغيره قد يفسر مسألة الطلاق التي أشرتها الدراسة .

٤. المستوى التعليمي :

جدول رقم (٥) يبين المستوى التعليمي لوحدات عينة البحث

المستوى التعليمي	التكرار	%
أمي	٣٢	١٠,٧
يقرأ ويكتب	٥٧	١٩,٠
متوسط / اعدادي	١٥٩	٥٣,٠
معهد / بكالوريوس	٤١	١٣,٦
شهادة عليا	١١	٣,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يحدثنا الجدول أعلاه عن المستويات التعليمية للمبحوثين ، اذ اتضح ان غالبية افراد العينة نحو (١٠٩) مبحثاً شكلوا ما نسبته (٥٣%) من العينة . في حين بلغ عدد المبحوثين الذين يندرج مستواهم التعليمي ضمن مرحلة القراءة والكتابة كانوا نحو (٥٧) مبحثاً بنسبة بلغت (١٩%) من العينة . اما الذين أشرنا لينا مستوى تعليم بمرحلة المعهد او البكالوريوس فقد بلغوا نحو (٤١) مبحثاً بنسبة بلغت أكثر من (١٣%) من العينة . في حين بلغ عدد الذين أشاروا الى المستوى التعليمي بمستوى الامية كانوا نحو (٣٢) مبحثاً بنسبة بلغت (١١%) تقريباً. بينما بلغ عدد الذين حصلوا على شهادة عليا نحو (١١) مبحثاً بنسبة بلغت (٤%) من العينة . ويظهر من عرض هذه البيانات ، ان غالبية افراد العينة هم من حملة

شهادة او الاعدادية . في حين سجلت النسبة الاقل لحملة الشهادة العليا . ويلاحظ أيضا ان النسبة التراكمية للمبحوثين الذين اشروا المستوى التعليمي ضمن مرحلة المتوسطة او الاعدادية وما دون شكلوا ما يقرب من (٣٠%) من العينة ، وهو ما يدل بالعموم ان مستويات التعليم للمبحوثين بسيطة . مع ملاحظة أننا حصرنا وحدة التحليل برب الاسرة وليس بالأبناء الذين مستوياتهم التعليمية تختلف وبالتالي مرتفعة .

٥. الحالة المهنية :

جدول رقم (٦) يبين أعمال ومهن وحدات عينة البحث

المهنة	التكرار	%
موظف مدني	٣٩	١٣,٠
عسكري بكافة أصنافه	٢١	٧,٠
كاسب او أعمال حرة	١٦٧	٥٥,٧
ربة بيت	٣٥	١١,٦
عاطل عن العمل	٢١	٧,٠
متقاعد	١٧	٥,٧
المجموع	٣٠٠	١٠٠

يستعرض الجدول أعلاه الخصائص الاقتصادية لوحدة العينة من الطوائف الدينية بشكل عام ، وقد اتضح ان نحو (١٦٧) مبحثا يمارسون أعمالا حرة بنسبة بلغت (٥٦%) من العينة تقريبا . في حين أشار نحو (٣٩) مبحثا الى أنهم موظفين مدنيين بنسبة بلغت (١٣%) من العينة . بينما سجلت الدراسة حالات من النساء اللواتي يعملن كربات بيوت نحو (٣٥) مبحثا بنسبة بلغت أكثر من (١١%) من العينة . في حين بلغ عدد المبحوثين الذين يعملون في مهن عسكرية وفي كافة الاجهزة الامنية نحو (٢١) مبحثا بنسبة بلغت (٧%) من العينة . اما الذين أشاروا الى أنهم لا يمارسون أي مهنة بمعنى انهم عاطلون عن العمل بلغوا أيضا نحو (٢١) مبحثا بنسبة بلغت (٧%) . واخيرا فان جملة من المبحوثين بلغوا نحو (١٧) مبحثا أشاروا الى أنهم متقاعدين بنسبة بلغت (٦%) من العينة تقريبا . هنا لابد ان نشير وفقا للمعطيات أعلاه ، ان غالبية المبحوثين من الكسبة بمعنى انهم يمارسون أعمالا حرة . بطبيعة الحال فان تلك الاعمال لا تدر دخلا ثابتا على أصحابها ، كونها ذات طبيعة موسمية او متقطعة ، سيما ان الظروف بشكل عام هي من تتحكم في ادارة هذه الاعمال ، ومن ثم ، فان المستوى الاقتصادي لهؤلاء المبحوثين بسيط قياسا مع الاعمال الاخرى التي تدر دخلا ثابتا على أفرادها ، وهذا ما يتعلق بمهنة الموظف المدني والعسكري والى حد ما المتقاعد ، وان كان دخل الاخير او الراتب الذي يتقاضاه بسيط أيضا ، لكن ما يميزه عن الكاسب انه دخل ثابت قد لا يخضع للظروف الطارئة .

جدول رقم (٧) يبين الانتماءات المذهبية او الدينية لوحداث عينة البحث في مدينة الديوانية

المذهب او الديانة	التكرار	%
الشيعة / المذهب الجعفري	٢١٩	٧٣,٠
السنة / المذهب الحنفي	٥٩	١٩,٧
الصابئة المندائية	٢٢	٧,٣
المجموع	٣٠٠	١٠٠

تدلنا البيانات المعروضة في الجدول رقم (٧) الى طبيعة الانتماءات المذهبية او الدينية للمبحوثين ، وقد تبين وكما هو متوقع ان نحو (٢١٩) مبحوثا ينتمون الى المذهب الشيعي / الجعفري بنسبة بلغت (٧٣%) من العينة . في حين بلغ عدد الذين ينتمون الى المذهب السني / الحنفي نحو (٥٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٠%) من العينة تقريبا . بينما بلغ عدد الذين ينتمون الى الصابئة المندائية نحو (٢٢) مبحوثا بنسبة بلغت أكثر من (٧%) بقليل . وعموما فان غالبية افراد العينة هم من الطائفة الشيعية ، وهو أمر كما قلنا متوقع ؛ نتيجة لان المكان يمثل أحد معاقل تواجد الشيعة بوفرة . واللافت للنظر ان ابناء الطائفة السنية هم من اتباع المذهب الحنفي كما بينت نتائج الدراسة . واخيرا فان ابناء الصابئة المندائية يتخذون من الديوانية مقرا لهم وان كانت اعدادهم قليلة أيضا ، الا انهم يعيشون منذ زمن بعيد ولهم في هذا المكان تاريخ ممزوج بعبادات مشتركة مع ابناء الطوائف الاخرى ، والذي لمسناه من خلال ملاحظتنا التي دللتنا على وجود علاقات اجتماعية قوية تربط ابناء الطائفة المندائية مع غيرها من الطوائف ، بل ان هنالك ممارسات تهنئة وتعزية في حال احياء ذكرى دينية او ما شابه ذلك .

ثانيا : عرض وتحليل خصائص الظاهرة المدروسة

للتعرف على الزحام بحالة التنوع الثقافي وعلاقته في تنمية الانتماء ، لابد من الاحاطة بالفرضيات وما يتعلق بها من جوانب لغرض بيان انطباعات الجماعات الدينية او الطائفية من خلال أرياب أسرها ، واذا ما كان هناك استعداد ام خلاف ذلك حول الفكرة والفرضيات المنبثقة منها من قبل الجماعات اعلاه . وكل هذا بلا شك سيعطي لنا استنتاجات نهائية حول امكانية تأسيس المكان ثقافيا وإعطاؤه الوجه الحضري الذي يجعل المدينة مكانا لتوليد الرؤى الجديدة من جراء التلاقي ما بين مكونات الاجتماع البشري ، كل هذا ينمي ثقافة عالية المستوى .

جدول رقم (٨) يبين مستويات القبول للتجاور البيئي والسكني ما بين الطوائف في مدينة الديوانية

الطائفة او الديانة	شيعية		سنة		صابئة		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
أمانع بشدة	٢٠	٩,٢	٧	١١,٥	٢	٩,٩	٢٩	٩,٦
أمانع الى حد ما	٢٤	١٠,٩	١٣	٢٢,٣	٧	٣١,١	٤٤	١٤,٧
لا أمانع مطلقا	١٧٥	٧٩,٩	٣٩	٦٦,٢	١٣	٥٩,٠	٢٢٧	٧٥,٧
المجموع	٢١٩	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢٢	١٠٠	٣٠٠	١٠٠

تطالعنا البيانات المعروضة في الجدول رقم (٨) عن مستويات القبول عند أبناء الطوائف تجاه التجاور السكني وهل من ثمة حرج في ذلك . فأتضح ان نحو (٢٢٧) مبحوثا من الطوائف المتنوعة أظهروا رغبة كبيرة في ان يتجاورا جنبا الى جنب ضمن بيئة مشتركة بنسبة بلغت (٧٦%) من العينة تقريبا . وعند مقارنة اجابات المبحوثين لدى كل طائفة تبين ان نحو (١٧٥) مبحوثا من الطائفة الشيعية لا يمانون مطلقا في تجاورهم مع الطوائف الاخرى بنسبة بلغت ما يقرب من (٨٠%) من العينة . اما اتباع الطائفة السنية من المذهب الحنفي فقد أكدوا رغبتهم في ذلك اذ بلغوا نحو (٣٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٦٦%) من العينة . في حين اظهر ابناء الصابئة المندائية نفس الانطباع فمثلوا نحو (١٣) مبحوثا بنسبة بلغت (٥٩%) من العينة . بينما أشار نحو (٤٤) مبحوثا الى المستوى الثاني وهو ابداء ممانعة محدودة تجاه التجاور السكني والبيئي ما بين الطوائف بنسبة بلغت ما يقرب من (١٥%) من العينة ، فيهم من أبناء الطائفة الشيعية نحو (٢٤) مبحوثا بنسبة بلغت (١١%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١٣) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٢%) من العينة ، وفيهم من أبناء الصابئة المندائية نحو (٧) مبحوثا بنسبة بلغت (٣١%) من العينة . أخيرا أظهرت النتائج ان نحو (٢٩) مبحوثا من الطوائف ابدوا ممانعة شديدة تجاه الخيار المطروح أعلاه اذ بلغت نسبتهم (١٠%) من العينة

تقريبا ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٢٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٩%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٧) مبحوثا بنسبة بلغت أكثر من (١١%) من العينة تقريبا ، وفيهم من ابناء الصابئة المندائية نحو (٢) مبحوثا بنسبة بلغت (١٠%) من العينة تقريبا . هنا تبدو المؤشرات واضحة عند المبحوثين من الطوائف المتنوعة نحو امكانية تأسيس حالة اجتماعية يتشارك فيها مختلف الانتماءات للأشخاص لا سيما فيما يتعلق بالتجاور البيئي وهذه حالة ابدأها غالبية أفراد العينة بنسبة بلغت (٧٦%) كما أخرجنا . وهنا أيضا يبدو الافتراق واضحا عن الاجابات التي انحصرت في الممانعة من التجاور بمستوياتها الشديدة والمحدودة بنسبة بلغت مجتمعة (٢٤%) من العينة ، وهي لا تشكل عائقا امام أي مشروع يسعى الى تعميق حالة الاجتماع او الزحام بخصائص متنوعة دينيا او طائفيا .

جدول رقم (٩) يبين علاقات التواصل بين افراد الطوائف

%	المجموع	صابئة		سنة		شيعية		التواصل
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٧٧,٦	٢٣٣	٦٣,٦	١٤	٧١,٧	٤٢	٨٠,٢	١٧٧	نعم
٢٢,٤	٦٧	٣٦,٤	٨	٢٨,٣	١٧	١٩,٨	٤٢	لا
١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢١٩	المجموع

استفهمنا من وحدات العينة عن ثمة بوادر من التواصل فيما بينهم . فأتضح ان نحو (٢٣٣) مبحوثا أظهرنا لنا تواملا واسعا ودون أي حرج تجاه أي انتماء طائفي بنسبة تعدت الـ (٧٧%) من مجمل وحدات العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٧٧) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٠%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٤٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٢%) تقريبا ، وفيهم من ابناء الصابئة المندائية نحو (١٤) مبحوثا بنسبة بلغت أكثر من (٦٣%) من العينة . في حين أشار نحو (٦٧) مبحوثا من الطوائف الى عدم التواصل فيما بينهم بنسبة بلغت (٢٢%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٤٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٢%) تقريبا ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١٧) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٨%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة المندائية نحو (٨) مبحوثا بنسبة تجاوزت الـ (٣٦%) بقليل . هذا وعند مطالعة النتائج اعلاه ، يتضح جليا ان غالبية ابناء الطوائف سواء من الشيعة او السنة او الصابئة أشاروا بوجود تواصل فيما بينهم ، وفي اثناء بعض المقابلات وملاحظاتنا الدقيقة حول ذلك اتضح ان هنالك علاقات على مستوى عميق من المصاهرة او الزواج ما بين بعض ابناء هذه الطوائف . الى جانب ذلك يوجد بالمقابل من أشار الى عدم وجود تواصل ، وربما هذا راجع الى عدم وجود فرصة للالتقاء من خلال التجاور السكني ، فضلا عن بعض الجوانب

الشخصية التي لا تحبذ الاختلاط او التواصل ، كل هذا قد يؤشر لماذا لا ترغب نسبة بحجم (٢٢%) من العينة بالتواصل
عموما .

جدول رقم (١٠) يبين علاقة التواصل باستيعاب الافراد من الطوائف الاخرى

%	المجموع	صابئة		سنة		شيعية		الطائفة او الديانة استيعاب الافراد
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٨٠	٢٤٠	٧٢,٧	١٦	٧٤,٥	٤٤	٨٢,١	١٨٠	أوافق
٢٠	٦٠	٢٧,٣	٦	٢٥,٥	١٥	١٧,٩	٣٩	لا أوافق
١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢١٩	المجموع
كأ المحسوبة = ٤٩,٩								

يعرض الجدول رقم (١٠) البيانات الخاصة حول امكانية ان يؤدي التواصل ما بين افراد الطوائف الى تعميق الرؤية واستيعاب بعضهم البعض . والدهشة ان كل الطوائف المعنية في هذه الدراسة أبدت اتفاقا كبيرا حول امكانية التواصل في استيعاب الافراد ، مما اشار الى ذلك نحو (٢٤٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٠%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٨٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٢%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٤٤) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٤%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (١٦) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٣%) من العينة تقريبا . في حين أجاب نحو (٦٠) مبحوثا بالسلب وعدم الاتفاق حول الموضوع أعلاه بنسبة بلغت (٢٠%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٣٩) مبحوثا بنسبة بلغت (١٨%) من العينة تقريبا ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١٥) مبحوثا بنسبة بلغت أكثر من (٢٥%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (٦) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٧%) من العينة . وللافت للنظر من خلال عرض هذه النتائج ، ان هناك تقارب واضح في الاجابات للمبحوثين من كافة الطوائف ، وهذا التقارب تفسره النسب المتقاربة على التوالي (٨٢% ، ٧٤% ، ٧٣%) ، وهذا التقارب بلا شك يعطي تصورا واضحا حول اتفاق اغلب افراد العينة بإمكانية ان يؤدي اللقاء بين الطوائف الى خلق حالة من التقبل ، وحذف ربما ما علق في الاذهان من تصورات تراكمت عبر النقل دون الالتقاء المكاني ، الذي يجمع طوائف متنوعة . وهذه حالة ربما تدفعنا للقول: الى انها حالة نفسية قبل ان تكون اجتماعية . فالفرد بطبيعته يخشى أي غريب وعندما يراه عن بعد ينسج حوله الافكار والتصورات المغلوطة ، وهذا ما يجعل بالتالي الصورة غير واضحة للفرد ، ولكن ما ان تحصل فرصة للالتقاء حتى تتغير هذه الافكار ويبدا الفرد بإعادة حساباته من جديد ، لان الذي التقى به الان غير الذي كان يراه من بعيد . عندئذ نتحدث عن اجتماعية واضحة هنا تسمح ببناء اطار اجتماعي _ ثقافي ، تتمخض عنه عادات وقواعد تكون

هي المعيار لتقييم الآخرين . وبالتالي فان الالتزامات الدينية (التدين) خصوصيات ، اما العادات والقواعد الاجتماعية التي يتواصل عبرها ومن خلالها الافراد هي ذات سمة عامة تسمح للجميع بغض النظر عن انتماءاتهم الطائفية بالعيش ضمن مكان مشترك . اما اذا عدنا للإجابات المناهضة للنتيجة الانفة الذكر فأنها تبدو وحسب ما أظهرته النتائج قليلة مقارنة مع الاتفاق الكبير الذي اظهرته الطوائف ، قد يعود السبب في ذلك الى ان نسبة (٢٠%) من العينة عموما الذين أظهروا عدم الاتفاق قد لم يخبروا مواقف من هذا القبيل أي مواقف اللقاء مع افراد من طوائف اخرى ، او كما قلنا سابقا ، تشتتتهم الثقافية والشخصية تجعلهم لا يحبذون هذا النوع من التواصل وبالتالي من التقبل . هذا وعند اجراء اختبار (كا^٢) ٣×٢ تبين ان كا^٢ المحسوبة اعلى بكثير من القيمة الجدولية عند كافة مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥% ، ٩٩%) بدرجة حرية (٢) ، لذا فأننا نقبل فرضية البحث ونرفض فرضية العدم الخاصة (بعلاقة التواصل ما بين الطوائف ودوره باستيعاب بعضهم البعض) .

جدول رقم (١١) يبين تعصب الافراد تجاه الطوائف وعلاقته بخلو المكان من التنوع الطائفي

%	المجموع	صابئة		سنة		شيعة		الطائفة او الديانة تعصب الافراد
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٧٧,٠	٢٣١	٨١,٨	١٨	٦٧,٧	٤٠	٧٨,٦	١٧٣	أوافق
٢٣,٠	٦٩	١٨,٢	٤	٣٢,٣	١٩	٢١,٤	٤٦	لا أوافق
١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢١٩	المجموع
كا ^٢ المحسوبة = ٢١,٣								

تبدو ان اجابات المبحوثين تميل كثيرا الى تأييد فكرة ان المكان الجغرافي الذي يخلو من تنوع ديني وطائفي يساهم في خلق اتجاهات تعصبية نحو الافراد من الطوائف الاخرى . وهذا ما اشرته نتائج الدراسة اذ اشار نحو (٢٣١) مبحوثا الى ان خلو المكان يساهم في تعصب الافراد تجاه الطوائف الاخرى بنسبة بلغت (٧٧%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٧٣) مبحوثا بنسبة بلغت أكثر من (٧٨%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٤٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٦٨%) من العينة تقريبا ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (١٨) مبحوثا بنسبة بلغت ما يقرب من (٨٢%) من العينة . اما الذين أظهروا عدم اتفاقهم حول الرأي اعلاه فقد بلغوا نحو (٦٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٣%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٤٦) مبحوثا بنسبة بلغت (٢١%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٣٢%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (٤) مبحوثا بنسبة بلغت (١٨%) من العينة . وهنا نشير الى ان أغلب اجابات المبحوثين تميل لصالح المؤيدين لفكرة خلو المكان وعلاقته

بتعصب الافراد تجاه الطوائف الاخرى ، وهذا بلا شك مؤشر على سوء مصداقية العديد من التصورات التي علقته في اذهان الاشخاص من طائفة ما نحو الطائفة الاخرى ، وكأنه هنا ادراك واضح من افراد العينة عموما بضرورة الزحام الثقافي الذي يخلق حالة اجتماعية جديدة وذات خصائص جديدة ايضا . فالتعصب رغم انه ينتج من عوامل عديدة الا انه يتعرع في احضان طوائف مغلقة ويزداد عنفوانه المدمر كلما استحكمت طائفة ما لمكان ما . وهنا يصبح المكان ولادا للاتجاهات السلبية خاصة اذا ما اخذت المناطق الجغرافية تتوزع توزعا طائفيا ، بمعنى ان المنطقة (الفلاينية) ذات انتماء طائفي ما ، فتبدأ من خلالها اطلاق الوصمات الخارجة عن التعايش والتسامح ، وربما نحن جميعا ندرك خطورة ذلك . فالعراقيون يعرفون جيدا أنهم تذوقوا خطورة هذا الموقف الذي ارتبط بأحداث مفاجئة من تغيير النظام السياسي ودخول الاحتلال وشيوع الارهاب ، كل ذلك ساهم بشكل سيء في فصام الشخصية الحضرية للمكان ، واعيد تشكيل المكان بطريقة تبعد الطوائف عن بعضها البعض . وعند اجراء اختبار (كا) (٢) ٣×٢ تبين ان قيمة كا ٢١ المحسوبة من القيمة الجدولية عند كافة مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥% ، ٩٩%) وبدرجة حرية (٢) وهي تميل لصالح المبحوثين الموافقين على الرأي الاول في اعلاه لذا نقبل فرضية البحث ونرفض فرضية العدم.

جدول رقم (١٢) يبين رأي المبحوثين حول ضرورة تخطيط المدينة المستند الى التنوع الديني والطائفي

الطائفة او الديانة	شيعية		سنة		صابئة		المجموع	%
	العدد	%	العدد	%	العدد	%		
أوافق	١٦٩	٧٧,٦%	٣٧	٦٢,٧%	١٦	٧٢,٧%	٢٢٢	٧٤,٠%
لا أوافق	٥٠	٢٢,٤%	٢٢	٣٧,٣%	٦	٢٧,٣%	٧٨	٢٦,٠%
المجموع	٢١٩	١٠٠%	٥٩	١٠٠%	٢٢	١٠٠%	٣٠٠	١٠٠%

تؤكد البيانات المعروضة في الجدول رقم (١٢) الفكرة السابقة التي أشار الى تأييدها المبحوثين حول تعصب الافراد وعلاقته بخلو المكان . اذ ذهب المبحوثين في هذا الجدول الى ضرورة ان يكون المكان متنوعا دينيا او طائفيا ، ليتسنى معرفة الاتجاهات والمواقف للأفراد بعضهم لبعض . وحتى يتم ذلك ممكن ان تكون هنالك سياسة تخطيطية تراعي وتشجع على قيمة التنوع الديني والطائفي في مكان ما . وتأكيدا لذلك اشار اليه نحو (٢٢٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٤%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٦٩) مبحوثا بنسبة بلغت ما يقرب من (٧٨%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٣٧) مبحوثا بنسبة بلغت (٦٢%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (١٦) بنسبة بلغت (٧٣%) من العينة تقريبا . اما الذين لم يؤيدوا الفكرة أعلاه فقد بلغوا نحو (٧٨) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٦%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٥٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٢%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو

(٢٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٣٧%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (٦) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٧%) من العينة . هذا وان اغلب المبحوثين من الطوائف المذكورة ذهبت الى تأييد فكرة تخطيط المكان استنادا الى التنوع الديني والطائفي وهذا ما تفسره نسبة (٧٤%) من العينة ، وعند مقارنة هذا النسبة مع اظهره المبحوثين عن عدم تأييد للفكرة أعلاه بواقع (٢٦%) يتضح جليا الفرق بين الاجابتين ، ولعل تأييد ان يكون المكان محتويا على عدد من الطوائف انما هو أمر جاء نتيجة لما أشره المبحوثين سابقا حول ظهور الاتجاهات التعصبية تجاه الطوائف الاخرى ، سيما ان الاحداث التي يمر البلد من تهجير وعنف وغيره انما عمل بشكل سيء على تحفيز تلك الاتجاهات وتأكيدا تجاه اماكن ومناطق معينة ، حتى أصبح الحديث هنا عن شكوك بخصوص الانتماء للهوية العراقية . فهذا التباعد المكاني الذي تأكد اكثر بعد عمليات التهجير الطائفي أعاد النقاش مجددا حول اتهام طائفة ما بالتبعية لدولة ما وهذا بلا شك يمثل اخطر ما تمر به الثقافة العراقية وهل هي ذاهبة نحو الانقسام ؟. ان التشارك في الهوية هو في الاصل تشارك في المكان ، الذي طالما شهد تنوعا في الطوائف ، وما عمليات التهجير الطائفي التي حصلت انما هي جاءت بالضد من هذا التنوع ومحاولة لإفراغ المكان من هذا التنوع ، الى جانب صياغة اتجاهات جديدة من شأنها تشويه المكان والهوية معا . لكن ما زالت الفرصة قائمة وعلى الاقل الامكانية والرغبة التي استشفيناها من المبحوثين في هذا البحث تحديدا بان يعاد توزيع وتخطيط المكان بناءً على التنوع في الطوائف . يؤشر في الوقت الحالي ، ان الحالة أعلاه تحركت بطريقة تلقائية ، بمعنى ان العديد من ابناء الطوائف النازحة من مناطق معينة قد وفدت الى مناطق ذات أغلبية طائفية ما ، واتضح من جملة الملاحظات وبعض المقابلات ان هؤلاء تفاجئوا بطبيعة الموقف الجديد الذي وجدوا انفسهم فيه ، خاصة بعد ان كان عالق في اذهانهم ان هذا المكان وهذه الطائفة ذات سمات عدوانية وانتقامية ، فسكنوا جنبا الى جنب وتقاسموا الطعام والشراب . فلولا الالتقاء المكاني هنا - على الاقل - لما استطاع ابناء الطوائف استيعاب بعضهم البعض .

جدول رقم (١٣) يبين غياب التنوع الطائفي وعلاقته بشيوع حالات الخشية من طائفة ما

%	المجموع	صابئة		سنة		شيعة		الطائفة او الديانة
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	حالات الخشية
٨٤,٠	٢٥٢	٨٦,٣	١٩	٧٩,١	٤٧	٨٤,٩	١٨٦	أوافق
١٦,٠	٤٨	١٣,٧	٣	٢٠,٩	١٢	١٥,١	٣٣	لا أوافق
١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢١٩	المجموع
كا = ٥٩,٩								

تطالعنا البيانات أعلاه عن دور غياب التنوع الطائفي وعلاقته بشيوع حالات الخشية من طائفة ما . وعند الاستقهام عن ذلك ، تبين ان حالات الخشية من الطوائف الاخرى تتوافر في المناطق التي تكون ذات أغلبية تميل لطائفة ما سواء شيعية او سنية .. ، وقد ايد المبحوثين من كافة الطوائف المعنية في الدراسة هذه الفكرة ، اذ راح يؤكدونها نحو (٢٥٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٤%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٨٦) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٥%) من العينة تقريبا ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٤٧) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٩%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (١٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٦%) من العينة . اما المبحوثين الذين ذهبوا الى عدم الاتفاق مع الرأي الانف الذكر فقد بلغوا نحو (٤٨) مبحوثا بنسبة بلغت (١٦%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٣٣) مبحوثا بنسبة بلغت (١٥%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٢١%) من العينة تقريبا ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (٣) مبحوثا بنسبة بلغت (١٤%) من العينة تقريبا . وهنا يتضح مرة اخرى ، ان خلو المكان من تنوع طائفي يساعد على بروز حالات الخشية من ابناء الطوائف الاخرى ، وهذا على الاقل ما اشارت اليه نتائج الدراسة الحالية بواقع (٨٤%) وهو أمر يؤشر على حالة غير مناسبة بالمطلق اذا ما اريد تفادي أي محاولة لبث الفتن والانقسامات بين الطوائف في العراق ، وقد لا نبالغ ان قلنا ومن خلال ملاحظتنا ، ان هناك تجليات للخشية من الطوائف الاخرى سواء في البيت او الشارع او المدرسة وصولا لأعلى المؤسسات التعليمية ، فضلا عن الخشية في حال اذا ما اراد احد الذهاب الى منطقة ذات انتماء طائفي مختلف عنه ، وهذا بلا شك نتيجة تراكمية من افراغ للمكان وتهجير للطوائف والاقتتال - كما أشرنا - في البيانات السابقة ، كل هذا ساعد في ايجاد بيئة مناسبة لبناء حالات منافية للتعاون والتشارك . هذا وعند اجراء اختبار (كأ) تبين ان هناك فروق ذات دلالة احصائية تميل لصالح المؤيدين او الموافقين بخصوص شيوع حالات الخشية من الطوائف الاخرى في المناطق التي تفتقر الى التنوع الطائفي اذ بلغت قيمة (كأ) المحسوبة (٥٩,٩) وهي اعلى بكثير من القيمة الجدولية عند كافة مستويات الثقة (٩٠%، ٩٥%، ٩٩%) وبدرجة حرية (٢) .

جدول رقم (١٤) يبين دور اقحام الانتماء في المجال السياسي وعلاقته بالصراع الطائفي

%	المجموع	صابئة		سنة		شيعية		الطائفة او الديانة الانتماء والصراع
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٨٩,٣	٢٦٨	٨٦,٣	١٩	٨٦,٤	٥١	٩٠,٤	١٩٨	نعم
١٠,٧	٣٢	١٣,٧	٣	١٣,٦	٨	٩,٦	٢١	لا
١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢١٩	المجموع

تحدثنا البيانات المعروضة في الجدول رقم (١٤) عن رأي المبحوثين بدور اقحام الانتماء الطائفي في المجال السياسي وعلاقته بالصراع الطائفي في البلاد ، وقد ابدى المبحوثين كما هو متوقع ان دور الانتماء له علاقة قوية في الصراع الطائفي . فأكد ذلك نحو (٢٦٨) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٩%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٩٨) بنسبة بلغت (٩٠%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٥١) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (٨٦%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (١٩) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (٨٦%) من العينة . في حين أجاب المبحوثين بكلمة (لا) حول السؤال المطروح أعلاه بنحو (٣٢) مبحوثا بنسبة بلغت (١١%) من العينة تقريبا ، وفيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٢١) مبحوثا بنسبة بلغت (٩%) من العينة وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٨) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (١٣%) من العينة ، وفيهم من ابناء الصابئة نحو (٣) مبحوثا بنسبة بلغت (١٤%) تقريبا . هكذا يتضح ان حالة الجماعات ذات التنوع الطائفي تحكي عن نفسها ، انها عاشت جنبا الى جنب ، وما جعلها بهذا الحال الممزق انما يعود لأسباب خارجة عن الاصلية المجتمعية المتمثلة بالتعايش ، واحد هذه الاسباب سياسية صرفة كما أظهرها المبحوثون . وهذا بلا شك تصور عام يسود المجتمع ، ولعل الحالة بحد ذاتها توجه دائما أصعب المسؤولية صوب طبيعة العمل السياسي في البلاد وما يؤول اليه من مواقف على مستوى الجماعات تجاه بعضها البعض . فما يحصل في البلاد بشكل عام انما يدعوا الشخص الى وصف الصراع الطائفي بان له يد سياسية ، واولها الخلاف والاختلاف حول مقاليد السلطة وما يتمخض عن ذلك انما يجعل الجماعات الدينية او الطائفية تتباعد اكثر مما تقترب وهذا واقع لا يمكن الهروب منه في وصفه بهذه الطريقة . فكل ما يشغل الانسان في العراق اليوم وضمن هذا السياق هم ان السياسة لم تنتج في ادارة علاقات الجماعات المتنوعة في انتماءاتها ، بل عملت او بالأحرى عمل ممارسيها (بالعودة الى السياسة) في تفتيت قنوات التواصل بين الجماعات ولعل اخلاء الاماكن من تنوعاتها الطائفية احد هذه القنوات.

جدول رقم (١٥) يبين رأي المبحوثين بحالة الصراع الطائفي في البلاد

%	المجموع	صابئة		سنة		شيعية		الطائفة او الديانة رأي المبحوثين
		%	العدد	%	العدد	%	العدد	
٦٩,٧	٢٠٩	٩٠,٩	٢٠	٥٠,٩	٣٠	٧٢,٦	١٥٩	حالة طارئة
١٤,٧	٤٤	٩,١	٢	١٨,٦	١١	١٤,١	٣١	حالة متجذرة في المجتمع
١٥,٦	٤٧	-	-	٣٠,٥	١٨	١٣,٣	٢٩	لا أدري
١٠٠	٣٠٠	١٠٠	٢٢	١٠٠	٥٩	١٠٠	٢١٩	المجموع
كما المحسوبة = ٩,٥								

لا شك ان الآراء التي ذكرها المبحوثين بالإيجاب ام بالسلب في البيانات السابقة ، تجعلنا نستفهم منهم الان عن ما يشهده البلد من صراع طائفي ، اثاره واضحة للعيان ، طارحين خيارين للسؤال أولهما ، الحالة الطارئة وعكسها ثانيا حالة متجذرة في المجتمع . فتبين من خلال اجابات المبحوثين في الجدول أعلاه ، ان نحو (٢٠٩) مبحوثا أشروا الحالة الاولى وهي ان الصراع الطائفي في البلاد حالة طارئة بنسبة بلغت (٧٠%) من العينة تقريبا ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (١٥٩) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (٧٢%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (٣٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٥١%) من العينة تقريبا ، وفيهم من الصابئة نحو (٢٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٩١%) من العينة تقريبا . في حين اشار المبحوثين الى الحالة الثانية ، وهي ان الصراع الطائفي حالة متجذرة في المجتمع ، اذ بلغوا نحو (٤٤) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (١٤%) من العينة ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٣١) مبحوثا بنسبة بلغت (١٤%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١١) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (١٨%) من العينة ، وفيهم من الصابئة نحو (٢) مبحوثا بنسبة بلغت (٩%) من العينة . واخيرا فان جملة من المبحوثين أظهرنا خيارا ثالثا ، وهو انهم لا يستطيعون الاجابة ربما لسبب ما ، فبلغوا نحو (٤٧) مبحوثا بنسبة بلغت (١٦%) من العينة تقريبا ، فيهم من ابناء الطائفة الشيعية نحو (٢٩) مبحوثا بنسبة بلغت (١٣%) من العينة ، وفيهم من ابناء الطائفة السنية نحو (١٨) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (٣٠%) من العينة . في حين لم يؤشر لنا احدا من ابناء الصابئة المندائية هذا الخيار واكتفوا بإظهار انطباعاتهم ضمن الخيارين الاولين . وهنا لا بد من الاشارة الى ان طبيعة البيانات المعروضة في الجدول أعلاه انما تعطي لنا مؤشرا واضحا على ان اغلب افراد العينة يميلون الى الرأي القائل : ان الصراع الطائفي حالة طارئة على البلاد ، وهذا يعني من جملة ما يعنيه ، ان الجماعات ذات التنوع الطائفي في العراق مرت بأطوار من التعايش لم يكن فيها ما يعكر صفوها ، لذلك راحوا يصفون الحالة بـ (الطارئة) ، فضلا عن ذلك ان اواصر التصاهر الاجتماعي ما بين ابناء الطوائف قديمة في المجتمع ، بل ان ليس هنالك من حرج في ان يصلي احدهما في مكان الاخر المخصص للعبادة ، الى حد احترام الطقوس بل والمشاركة فيها ، كل هذا وغيره يفسر لماذا يميل اغلب المبحوثين الى الرأي الاول . هذا من جانب ، ومن جانب اخر فان جملة من البيانات اظهرت لنا عدم ابداء المبحوثين أيا من الرأيين السالف ذكرهما ، واكتفوا فقط بعدم الدراية ، ويمكن هنا تفسير ذلك وفقا لان بعض المبحوثين قد لا تسعفهم ثقافتهم الخاصة ابداء رأي من هذا النوع ، الى جانب قد يكون السبب شخصي متعلق بالمبحث ذاته الذي لا يرغب بكذا اسئلة . وفي العموم فان غالبية المبحوثين ذكروا الحالة الاولى . وهنا ايضا يفترض ان لا تغفل العدد من المبحوثين الذين أشروا الحالة الثانية وأقروا بأصالة حالة الصراع الطائفي في المجتمع ، وربما ذلك عائد الى التصورات العالقة في الازهان من جراء التنشئة الاجتماعية في المجتمع المحلي المغلق ، التي تنظر الى الطوائف الاخرى نظرة سلبية ، او ان القضية متعلقة اساسا بالجانب السياسي ومسألة السلطة بيد من تكون تجعل هؤلاء يميلون للرأي الثاني . وعند اجراء اختبار (كا^٢) ٣×٣ تبين ان هناك فروق دلالة احصائية عند مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥%) وبدرجة حرية (٤) تميل لصالح المبحوثين الذين اشاروا الى ان حالة الصراع في العراق حالة طارئة .

جدول رقم (١٦) يبين رأي المبحوثين ببعض العوامل المقترحة لتأكيد حالة التسامح بين الطوائف

المرتبتي التسلسل	%	المجموع	صائبة		سنة		شيعة		الطائفة او الديانة رأي المبحوثين
			%	العدد	%	العدد	%	العدد	
١	٩٠,٢	٢٧١	٨٦,٣	١٩	٨٩,٨	٥٣	٩٠,٨	١٩٩	تشجيع السكن في المناطق التي تفتقر للتنوع في الطوائف
٢	٧٧,٠	٢٣١	٧٢,٧	١٦	٦٩,٤	٤١	٧٩,٤	١٧٤	مراجعة مناهج الدراسة وازالة ما يجرح أي انتماء
٣	٥١,٦	١٥٥	٥٠,٠	١١	٥٥,٩	٣٣	٥٠,٦	١١١	مراقبة اداء الكوادر التربوية والاكاديمية في طرح قضايا تمس أي انتماء
٤	٤٥,٦	١٣٧	٣٦,٣	٨	٥٢,٥	٣١	٤٤,٧	٩٨	تشريع قانون ومتابعة تطبيقه في مسألة القذف بقناعات أي انتماء
٥	٣٦,٣	١٠٩	٢٧,٢	٦	٣٥,٥	٢١	٣٧,٤	٨٢	تجريم الاعلام المحرض على الخلاف الطائفي

يعرض الجدول رقم (١٦) جملة من العوامل المقترحة لتأكيد حالة التسامح بين ابناء الطوائف المتنوعة ، وقد سجلت اعلى نسبة من العينة وفقا للتسلسل المرتبتي. ففي المرتبة الاولى وبنسبة (٩٠%) من المبحوثين أشاروا الى ضرورة تشجيع السكن في المناطق التي تفتقر الى التنوع في الطوائف ، فيهم من الشيعة نحو اكثر من (٩٠%) من العينة ، وفيهم من السنة نحو ما يقرب من (٩٠%) وفيهم من الصائبة نحو (٨٦%) من العينة. وجاءت في المرتبة الثانية نسبة (٧٧%) من المبحوثين الذين أشاروا الى ضرورة مراجعة مناهج الدراسة وازالة ما يجرح أي انتماء ، فيهم من الشيعة نحو ما يقرب من (٧٩%) من العينة ، وفيهم من السنة نحو اكثر من (٦٩%) من العينة ، وفيهم من الصائبة نحو (٧٣%) تقريبا . وجاءت في المرتبة الثالثة ما نسبته (٥١%) من المبحوثين الذين أشاروا الى مراقبة اداء الكوادر التربوية والاكاديمية في

طرح قضايا تمس أي انتماء ، فيهم من الشيعة نحو اكثر من (٥٠%) من العينة ، وفيهم من السنة ما يقرب من (٥٦%) ، وفيهم من الصابئة نحو (٥٠%) من العينة . وجاءت في المرتبة الرابعة نحو اكثر من (٤٥%) من العينة ، فيهم من الشيعة نحو (٤٥%) تقريبا ، وفيهم من السنة نحو اكثر من (٥٣%) من العينة ، وفيهم من الصابئة نحو (٣٦%) من العينة . وجاءت في المرتبة الخامسة نسبة (٣٧%) من المبحوثين أشاروا الى تجريم الاعلام المحرض على الخلاف الطائفي ، فيهم من الشيعة نحو (٣٥%) تقريبا ، وفيهم من السنة اكثر من (٣٥%) من العينة ، وفيهم من الصابئة (٢٧%) من العينة . وهكذا يتضح ان اغلب اشارات المبحوثين انصبت حول الخيار الاول ، وهو تشجيع السكن في المناطق التي تفتقر الى التنوع الطائفي ، وهو أمر ربما يعد الالم في الحالة الراهنة للعراق ، اذ ان التباعد المكاني يزيد الانسان توجسا وريبة ، خاصة وان الحالة في العراق تدعو الى بروز هكذا مؤشرات . فالصراع الطائفي زاد الانسان العراقي قلما صوب المناطق المتكتلة طائفيا ، لكن قبل تأشير هذه الحالة لم يكن هنالك حرج من الذهاب الى هذه المنطقة او تلك ، اما اليوم فهنالك حرج كبير وعلى اساسه تراكمت تصورات ذات طابع مزدوج من الخوف والاقصاء معا .

اولا : مناقشة فرضيات البحث

لاشك ان للفرضيات أصول يُرجع اليها ، لذا اعتمد الباحث على بعض الادبيات ذات الصلة بالموضوع اضافة الى العناصر او المؤشرات التي ضمنها الباحث ضمن اطار بحثه . وهكذا تم تحديد أربع فرضيات يبدو انها احاطت بفكرة البحث ، وفيما يلي عرض لنتائج الفرضيات :

الفرضية الاولى : (ان التواصل مع الطوائف الاخرى ينمي لدى الشخص قبولهم في المجتمع واستيعابهم ذهنيا)

اشارت نتائج الجدول رقم (١٠) الى ان عدد الذين أظهروا الموافقة التامة حول التواصل بين الطوائف وعلاقته بالاستيعاب نحو (٢٤٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٨٠%) . في حين اجاب بالرفض نحو (٦٠) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٠%) من العينة . وهذا ما يدعو الى تحقق وصدق فرضية البحث ، اذ اظهرت الدراسة ان هناك دلالة احصائية واضحة . فبلغت قيمة (كا) (٢) المحسوبة (٣×٢) (٤٩,٩) وهي اعلى بكثير من القيمة الجدولية عند كافة مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥% ، ٩٩%) بدرجة حرية (٢) وهي تميل لصالح المبحوثين الموافقين على السؤال . بمعنى ان التواصل ما بين الطوائف يجعل الشخص اكثر انفتاحا في تقبل الاخرين من الطوائف الاخرى وبالتالي تقبل فرضية البحث ونرفض فرضية العدم .

الفرضية الثانية : (ان تعصب بعض الافراد تجاه طائفة ما يكون في المناطق التي تفتقر الى التنوع الطائفي)

اشارت نتائج الجدول رقم (١١) الى ان عدد الذين أظهروا الموافقة التامة حول تعصب بعض الافراد تجاه طائفة وعلاقته بخلو المكان من تنوع طائفي نحو (٢٣١) بنسبة بلغت (٧٧%) من العينة . في حين اجاب بالرفض نحو (٦٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٢٣%) من العينة . وهذا ما يدعو الى تحقق وصدق فرضية البحث ، اذ اظهرت الدراسة ان هناك دلالة احصائية واضحة . فبلغت قيمة (كا) (٢) المحسوبة ٣×٢ (٢١,٣) وهي اعلى من القيمة الجدولية عند كافة مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥% ، ٩٩%) وبدرجة حرية (٢) وهي تميل لصالح المبحوثين الموافقين على السؤال . بمعنى ان خلو المكان من تنوع طائفي يساهم في خلق اتجاهات تعصبية لدى بعض الافراد وبالتالي تقبل فرضية البحث ونرفض فرضية العدم .

الفرضية الثالثة : (ان حالات الخشية من الطوائف الاخرى تكون في المناطق التي يقل فيها التنوع الطائفي)

اشارت نتائج الجدول رقم (١٢) الى ان عدد المبحوثين الذين أظهروا الموافقة التامة حول غياب التنوع الطائفي وعلاقته بشيوع حالات الخشية من طائفة ما نحو (٢٥٢) مبحوثا وبنسبة بلغت (٨٤%) من العينة . في حين اجاب بالرفض نحو (٤٨) مبحوثا بنسبة بلغت (١٦%) من العينة . وهذا ما يدعو الى تحقق وصدق فرضية البحث . اذ

اظهرت الدراسة ان هناك دلالة احصائية واضحة . فبلغت قيمة (كا) المحسوبة 3×2 (٥٩,٩) وهي اعلى بكثير من القيمة الجدولية عند كافة مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥% ، ٩٩%) وبدرجة حرية (٢) وهي تميل لصالح المبحوثين الموافقين على السؤال . بمعنى ان خلو المكان او المدينة من تنوع طائفي يزيد حالات الخشية لدى الافراد من طائفة ما وبالتالي نقبل فرضية البحث ونرفض فرضية العدم .

الفرضية الرابعة : (ان الصراع الطائفي بين الجماعات حالة طارئة على العراق)

اشارت نتائج الجدول رقم (١٣) الى ان عدد المبحوثين الذين بينوا ان حالة الصراع الطائفي في العراق حالة طارئة نحو (٢٠٩) مبحوثا بنسبة بلغت (٧٠%) من العينة تقريبا . في حين هناك من المبحوثين اشاروا الى ان حالة الصراع تلك حالة متجذرة في المجتمع نحو (٤٤) مبحوثا بنسبة بلغت (١٥%) من العينة تقريبا . اما عدد المبحوثين الذين اكتفوا بعدم التصريح حول السؤال اعلاه نحو (٤٧) مبحوثا بنسبة بلغت اكثر من (١٥%) من العينة . وعند اجراء اختبار (كا) (٢) تبين ان هناك فروق ذات دلالة احصائية تميل للمبحوثين الذين اشروا الخيار الاول وهذا ما يدعو الى تحقق وصدق فرضية البحث الخاصة بان الصراع الطائفي بين الجماعات حالة طارئة على العراق . اذ بلغت قيمة (كا) المحسوبة 3×3 (٩,٥) وهي اعلى من القيمة الجدولية عند مستويات الثقة (٩٠% ، ٩٥%) وبدرجة حرية (٤) . وبالتالي نقبل فرضية البحث ونرفض فرضية العدم .

ثانيا : استنتاجات البحث

- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان اغلب اعمار المبحوثين انحصرت ضمن الفئتين (٣٢ - ٤١) و (٤٢ - ٥١) بواقع (٣٣%) و (٢٩%) من العينة تقريبا . وهذا يدل على ان اعمار ارباب الاسر في سن الرشد وتحمل المسؤولية من كافة مستوياتها .
- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان اغلب المبحوثين كانوا متزوجين بواقع (٧٤%) من العينة ، وهي حالة طبيعية تتوافق مع اعمار المبحوثين السالفة الذكر ففي هذا العمر لابد للشخص من الزواج .
- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان هناك عدد ليس بالقليل من المبحوثين هم من حملة الشهادة المتوسطة او الاعدادية بواقع (٥٣%) وهو مستوى تعليمي متوسط بالعموم .
- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان المهن التي يزاولها المبحوثين هي بسيطة وذات طبيعة هامشية بمستوى كاسب او اعمال حرة بواقع (٥٦%) من العينة تقريبا . وهي عموما لا تعبر عن مستوى اقتصادي عالي الدخل .
- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان انتماءات المبحوثين المذهبية او الدينية انحصرت ضمن ثلاث طوائف وكانت الغالبية تميل للطائفة الشيعية بواقع (٧٣%) . في حين بلغت الطائفة السنية نحو (٢٠%) تقريبا . اما الصابئة المندائية نحو (٧%) من العينة .

- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان مستويات القبول عند المبحوثين من الطوائف تجاه التجاور السكني تباينت عند الممانعة بشدة والممانعة الى حد ما وعدم الممانعة بشكل مطلق . لكن اغلب ابناء الطوائف من المبحوثين بلغوا (٢٢٧) بواقع (٧٦%) من العينة اشروا عدم ممانعتهم بشكل مطلق حيال التجاور السكني رغم الاختلاف بالانتماء .
- اتضح من عرض النتائج الميدانية ان اغلب المبحوثين بواقع (٧٨%) تقريبا اشاروا الى ضرورة التواصل ما بين افراد الطوائف مقابل (٢٢%) اظهروا خلاف ذلك .

ثالثا : توصيات البحث

- ضرورة اعادة قراءة المناهج الدراسية من خلال تشكيل لجان متخصصة ، والعمل على تضمين كل التنوعات الادبية والتاريخية والسياسية والاجتماعية بلغة حيادية ودون حذف أو ابعاد لأي شخصية في هذا المجال .
- ضرورة ترغيب العائلات بالتحرك الاجتماعي - الجغرافي الى المناطق التي تتنوع طائفا او مذهبيا، من اجل الاختلاط الاجتماعي والثقافي ، وهذه التوصية تعتمد على :
- منح قطع سكنية او وحدات سكنية للعائلات المهاجرة الى المناطق المتنوعة .
- رصد مكتسبات مالية ومكانات وظيفية في مؤسسات الدولة للذين يسكنون في المناطق المتنوعة طائفا او مذهبيا .
- ضرورة اعادة المهجرين الى اماكنهم الاصلية ، بعد الاعلان عن تعويضات مالية او مادية ، لاسيما فيما يخص تعويض الممتلكات التي فُقدت او المنازل التي تضررت جراء العنف .
- ما تم الاشارة اليه في اعلاه يعتمد على تهيئة البيئة الحاضنة لذلك من خلال فرض حالة الامن والقانون .
- ضرورة عقد حوار وطني سنوي وشامل من جميع الطوائف والمذاهب ، لإثارة المشتريات الاجتماعية ، وبحث سبل تعميقها .
- ضرورة تشكيل لجان من أهل الحل والعقد برعاية مؤسسات الدولة ، لغرض ادارة اي ازمام طارئة تمس اسس التسامح الاهلي .

- ابو زيد، د. احمد، أزمة البيئة، مجلة عالم الفكر، المجلد السابع، العدد الرابع، ١٩٧٧ .
- الخشاب، د. مصطفى، علم الاجتماع الحضري، (القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية، ١٩٧٦) .
- المشهداني، د. عبدالفتاح محمد فتحي، النظام الطائفي عند الهندوسية، مجلة دراسات اجتماعية، بيت الحكمة، العدد (٢٤)، السنة ٢٠١١ .
- السعيد، د. احمد عطية الله، المعجم السياسي الحديث، (بيروت، شركة بهجة المعرفة، بدون سنة) .
- الجوهري، د. محمد، الزحام مشكلة بيئية (تحليل للأبعاد الاجتماعية والقيمية) ،فصل في كتاب علم اجتماع البيئة، مجموعة باحثين، ط/١ ، (عمان، دار المسيرة، ٢٠١٠) .
- الدوري، د. عبد العزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، ط/٤ ، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩) .
- انجلهات، رونالد، واخرون، مسح القيم العالمي (القيم كما تدركها جماهير العالم الاسلامي والشرق الاوسط، تحرير : منصور معدل، ترجمة : عبد الحميد عبد اللطيف، تقديم : السيد ياسين، ط/١ ، (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠) .
- الفوال، د. صلاح، منهجية العلوم الاجتماعية، (القاهرة، عالم الكتب، ١٩٨٢) .
- الخفاف، عبدعلي حسن، تحليل العلاقات المكانية لوفيات صغار السن في محافظات الفرات الاوسط ١٩٧٧-١٩٨٧ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٩٠) .
- اسماعيل، د. حسين محمود، مبادئ علم الاحصاء، ج/١ ، (مطبعة جامعة بغداد، ١٩٧٤) .
- الحسن، د. احسان محمد، د. عبدالحسين الزيني، الاحصاء الاجتماعي، (جامعة بغداد، ١٩٨٢) .
- _____، مناهج البحث الاجتماعي، ط/١ ، (دار وائل للنشر، ٢٠٠٥) .
- برجين، البرت، بيتر بيرجر والظاهرية، ط/١ ، فصل في كتاب التحليل الثقافي (مجموعة باحثين) ، ترجمة : محمد حافظ دياب، مراجعة وتقديم : أحمد أبو زيد (القاهرة، المركز القومي للترجمة، ٢٠٠٨) .
- بيومي، د. محمد احمد، علم الاجتماع الديني، تقديم : د. محمد عاطف غيث، ط/٢ ، (الاسكندرية، دار المعرفة الجامعية، ١٩٨٥) .
- بونت، بيار، ميشال ايراز، معجم الانتولوجيا والأنثروبولوجيا، ترجمة وارشاف : مصباح الصمد، ط/١ ، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦) .
- باري، بريان، الثقافة والمساواة (نقد مساواتي للتعددية الثقافية) ، ترجمة : كمال المصري، ج/١ ، (الكويت، عالم المعرفة، ٢٠١١) .

- تقرير اصداء التنوع الثقافي (طريق نحو تحقيق التنمية) ،منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ،اليونسكو، ٢٠١١ .
- تيماشيف،نيقولا،نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها،ترجمة : د.محمود عودة و(آخرون) ،ط/٨، (مصر،دارالمعارف، ١٩٨٣) .
- حافظ،د. ناهدة عبد الكريم،مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية، (بغداد : مطبعة المعارف، ١٩٨١).
- خليل،د. خليل احمد،معجم المصطلحات الاجتماعية،ط/١ ، (بيروت،دار الفكر اللبناني،١٩٩٥).
- دوغلاس، فريدريك،انت رجل وكذلك انا،مقال في كتاب الفردية والمجتمع المدني،مجموعة باحثين،ط/١، ترجمة : صلاح عبد الحق،مراجعة : فادي حدادين، (الاردن،رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٨) .
- رشوان،د. حسين عبد الحميد احمد،المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري،ط/٢ ، (الاسكندرية،المكتب الجامعي الحديث، ١٩٨٤).
- زبيدة،سامي، صعود وانهيار المجتمع المدني في العراق، فصل في كتاب المجتمع العراقي حفريات سوسولوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات،ط/١ ، (بغداد،العراق، ٢٠٠٦).
- زهران،د. حامد عبد السلام،علم النفس الاجتماعي،ط/٥ ، (القاهرة، دارالكتب، ١٩٨٤) .
- عبدالجبار،د.فالح،اثر الاندماج الاجتماعي حضورا وغيابا في عملية الثورة ونتائجها، ملف مقدم لندوة الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويسري بالإسكندرية في منطقة الحمامات، تونس،بتاريخ ٦-٩ شباط / فبراير ٢٠١٢ .
- عيد،د. عبدالرزاق،الثقافة الوطنية الحداثه،اشكالية الهوية،ط/١ ، (حلب، دارالصادقة، ١٩٩٦) .
- غدنز،انتوني،علم الاجتماع،ترجمة وتقديم : د.فايزالصياغ،ط/١، (بيروت،المنظمة العربية للترجمة، ٢٠٠٥) .
- _____،الرأسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة،(تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر)، (بيروت،دارالكتابالعربي، ٢٠٠٩) .
- غيلنر،ارنست،مجتمع مسلم،ترجمة : الدكتور ابو بكر احمد باقادر،مراجعة الدكتور رضوان السيد،ط/١ ، (طرابلس،دارالمدارالاسلامي، ٢٠٠٥) .
- كاتزنشتاين،بيترجي،الحضارات في السياسةالعالمية (وجهات نظر جمعية وتعددية) ، (الكويت،عالم المعرفة، ٢٠١٢) .
- كوستالو،ف . ف،علم الاجتماع الحضري،التمدين في الشرق الاوسط،ترجمة : د. ابو بكر باقادر،صياغعد. هاني يحيى نصري، (بيروت،دار القلم، بدون سنة) .
- كريب،ايان،النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس، ترجمة : د. محمد حسين غلوم، مراجعةد. محمد عصفور، (الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٩).

- ميشيل، دينكن، معجم علم الاجتماع، ترجمة : د. احسان محمد الحسن، ط/١ ، (بغداد، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٠).
- موس، مارسيل، مقالة في الهبة، اشكال التبادل في المجتمعات الارضية واسبابه، ترجمة وتحقيق وتعليق : د. محمد الحاج سالم، ط/١ ، (بنغازي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠١٤).
- ماكيفر، ر.م، شارلزبيدج، المجتمع، ترجمة : د. سميرنعم احمد، ج/٣ ، (القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، ١٩٧١)
- هاني، ادريس، تعدد الثقافات وافاق الحوار الحضاري، (بغداد، مركز دراسات فلسفة الدين، ٢٠٠٥).

المراجع الاجنبية

- Petersen, William, "Population", 2d edition, The Macmillan Co, London, 1969.
- Park & Burgess, Introduction to the Science of Sociology, Chicago ,University of Chicago press, 1921.
- Burgess , E , the Growth of the city , in R.park.et.al, the city ,Chicago , prss.
- Burgess W. Ernest , On Community , Family , (Chicago : the university press, 1973),
- See : Rex , J , & R . Moore , Race , Community and Conflict , London , Oxford University Press , 1967.
- Davis, Kingsley, "The origin and growth of urbanization In the world" , The American Journal of sociology, Vol 60, July 1954.
- Weber , Max , "The nature of the city" In Sennett , Richard (ed) , (Classical essays on the culture of cities) prentice–Hall, New york, 1969.
- Wirth, Louis, "Urbanism as a way of life" , American Journal of Sociology, Vol 44, July, 1938.
- Wikan ,Unni, Life Among the poor in cairo, newyork, tavistock publication in association with Methuen, 1986.

هوامش البحث

١. ينظر : برجين ، البرت ، بيتر بيرجر والظاهراتية ، ط/١ ، فصل في كتاب التحليل الثقافي (مجموعة باحثين) ، ترجمة : محمد حافظ دياب ، مراجعة وتقديم : أحمد أبو زيد (القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠٠٨)

٢. هناك جملة من الدراسات في العراق اجريت حول ظاهرة العنف ومخرجاته،وهنا نورد على سبيل المثال لا الحصر نماذج من هذه الدراسات : اسماءجميل،العنف الاجتماعي،دراسة لبعض مظاهره في المجتمع العراقي (مدينة بغداد انموذجا) ط/١ ،بغداد،دارالشؤون الثقافية،٢٠٠٧) ودراسة. عدنان ياسين مصطفى،الامن الانساني والمتغيرات المجتمعية في العراق (تحليل سوسيولوجي) ،ط/١ ، (بيروت،العارف للمطبوعات، ٢٠٠٩) .
٣. Weber , Max , "The nature of the city" In Sennett , Richard (ed) , (Classical essays on the culture of cities) prentice-Hall, New york,1969,pp.23-26
٤. Davis, Kingsley, "The origin and growth of urbanization In the world" , The American Journal of sociology, Vol 60, July 1954,pp.429-437.
٥. ابو زيد ، د. احمد ، ازمة البيئة ، مجلة عالم الفكر ، المجلد السابع ، العدد الرابع ، ١٩٧٧ ، ص ٢٤ - ٢٥ .
٦. Wirth, Louis, "Urbanism as a way of life" , American Journal of Sociology, Vol 44, July, 1938,pp.1-24.
٧. Petersen, William, "Population", 2d edition, The Macmillan Co, London, 1969,p.474.
٨. الخشاب ، د. مصطفى ، علم الاجتماع الحضري ، (القاهرة ، مكتبة الانجلو المصرية ، ١٩٧٦) ، ص ١١٢ .
٩. رشوان ، د. حسين عبد الحميد احمد ، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري ، ط/٢ ، (الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، ١٩٨٤) ، ص ٤٤ .
١٠. ميشيل ، دينكن ، معجم علم الاجتماع ، ترجمة : د. احسان محمد الحسن ، ط/١ ، (بغداد ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠) ، ص ٢٦٤ .
١١. المصدر نفسه ، ص ٢٦٥ .
١٢. بيومي ، د. محمد احمد ، علم الاجتماع الديني ، تقديم : د. محمد عاطف غيث ، ط/٢ ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٥) ، ص ١١٣ - ١١٤ .
١٣. وليم ، جان بول ، الاديان في علم الاجتماع ، ترجمة : بسمة بدران ، ط/١ ، (بيروت ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠١) ، ص ٤٢ - ٤٣ .
١٤. المشهداني ، د. عبد الفتاح محمد فتحي ، النظام الطائفي عند الهندوسية ، مجلة دراسات اجتماعية ، بيت الحكمة ، العدد (٢٤) ، السنة ٢٠١١ ، ص ١٤ .
١٥. بونت ، بيار ، ميشال ايراز ، معجم الاثنولوجياوالأنثروبولوجيا ، ترجمة واشراف : مصباح الصمد ، ط/١ ، (بيروت ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٦) ، ص ٦٢٧ .
١٦. المصدر نفسه ، ص ٩٠٩ - ٩١٠ .

١٧. باري ، بريان ، الثقافة والمساواة (نقد مساواتي للتعددية الثقافية) ، ترجمة : كمال المصري ، ج/١ ، (الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠١١) ، ص ٤١ .
١٨. السعيد ، د.احمد عطية الله ، المعجم السياسي الحديث ، (بيروت ، شركة بهجة المعرفة ، بدون سنة) ، ص ٣١٥ .
١٩. خليل ، د. خليل احمد ، معجم المصطلحات الاجتماعية ، ط/١ ، (بيروت ، دار الفكر اللبناني ، ١٩٩٥) ، ص ١٥١ .
٢٠. تقرير اصداء التنوع الثقافي (طريق نحو تحقيق التنمية) ، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو ، ٢٠١١ ، ص ٨ وما بعدها .
٢١. تقرير موجز استراتيجية التنوع الثقافي (٢٠١٠ - ٢٠١٣) ، عبر الموقع الالكتروني :

[www. manningham.vic.gov.au/diversity.](http://www.manningham.vic.gov.au/diversity)

٢٢. الجوهري ، د. محمد ، الزحام مشكلة بيئية (تحليل للأبعاد الاجتماعية والقيمية) ، فصل في كتاب علم اجتماع البيئة ، مجموعة باحثين ، ط/١ ، (عمان ، دار المسيرة ، ٢٠١٠) ، ص ١٧٣
٢٣. المصدر نفسه ، ص ١٧٣
٢٤. المصدر نفسه ، ص ١٧٤
٢٥. المصدر نفسه ، ص ١٧٥
٢٦. Wikan ,Unni,Life Among the poor in cairo,newyork, tavisstock publication in association with Methuen,1986,p.20.
٢٧. تيماشيف ، نيقولا ، نظرية علم الاجتماع طبيعتها وتطورها ، ترجمة : د.محمود عودة و(اخرين) ، ط/٨ ، (مصر ، دار المعارف ، ١٩٨٣) ، ص ١٧٢
٢٨. المصدر نفسه ، ص ١٧٣
٢٩. للمزيد ينظر : غدنز ، انتوني ، علم الاجتماع ، ترجمة وتقديم : د.فايز الصياغ ، ط/١ ، (بيروت ، المنظمة العربية للترجمة ، ٢٠٠٥) ، ص ٦٣
٣٠. غدنز ، انتوني ، الراسمالية والنظرية الاجتماعية الحديثة ، (تحليل لكتابات ماركس ودوركايم وماكس فيبر) ، (بيروت ، دار الكتاب العربي ، ٢٠٠٩) ، ص ١٧٥
٣١. Park&Burgess,Introduction to the Science of Sociology,Chicago ,University of Chicago press,1921,p.2

٣٢. Burgess , E , the Growth of the city , in R.park.et.al,the city ,Chicago , prss, pp.48- 49.
٣٣. هاني ، ادريس ، تعدد الثقافات وفاق الحوار الحضاري ، (بغداد ، مركز دراسات فلسفة الدين ، ٢٠٠٥) ، ص ١٦
٣٤. كاتزنشتاين ، بيتر جي ، الحضارات في السياسة العالمية (وجهات نظر جمعية وتعددية) ، (الكويت ، عالم المعرفة ، ٢٠١٢) ، ص ٤١-٤٢
٣٥. Burges ,Op.Cit, p.49
٣٦. See : Rex , J , & R . Moore , Race , Community and Conflict , London , Oxford University Press , 1967
٣٧. كوستللو ، ف . ف ، علم الاجتماع الحضري ، التمدين في الشرق الاوسط ، ترجمة : د. ابو بكر باقادر ، صياغة د. هاني يحيى نصري ، (بيروت ، دار القلم ، بدون سنة) ، ص ٢٢
٣٨. ماكيفر ، ر.م ، شارلز بيدج ، المجتمع ، ترجمة : د. سمير نعيم احمد ، ج/٣ ، (القاهرة ، مكتبة النهضة المصرية ، ١٩٧١) ، ص ١٠٠٣
٣٩. الدوري ، د. عبد العزيز ، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري ، ط/٤ ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) ، ص ٣٩
٤٠. زبيدة ، سامي ، صعود وانهار المجتمع المدني في العراق ، فصل في كتاب المجتمع العراقي حفريات سوسيلوجية في الاثنيات والطوائف والطبقات ، ط/١ ، (بغداد ، العراق ، ٢٠٠٦) ، ص ٩٣
٤١. عبد الجبار ، د. فالح ، اثر الاندماج الاجتماعي حضورا وغيابا في عملية الثورة ونتائجها ، ملف مقدم الى ندوة الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق ، التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويسري بالإسكندرية في منطقة الحمامات ، تونس ، بتاريخ ٦-٩ شباط / فبراير ٢٠١٢ .
٤٢. عيد ، د. عبد الرزاق ، الثقافة الوطنية الحداثه ، اشكالية الهوية ، ط/١ ، (حلب ، دار الصداقة، ١٩٩٦) ص ٤١ ،
٤٣. موس ، مارسيل ، مقالة في الهبة ، اشكال التبادل في المجتمعات الارضية واسبابه ، ترجمة وتحقيق وتعليق : د. محمد الحاج سالم ، ط/١ ، (بنغازي ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، ٢٠١٤) ، ص ٦٣
٤٤. كريب ، ايان ، النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس ، ترجمة : د. محمد حسين غلوم ، مراجعة د. محمد عصفور ، (الكويت ، عالم المعرفة ، ١٩٩٩) ، ص ٣٠٨
٤٥. دوغلاس ، فريدريك ، انت رجل ، وكذلك انا ، مقال في كتاب الفردية والمجتمع المدني ، مجموعة باحثين ، ط/١ ، ترجمة : صلاح عبد الحق ، مراجعة : فادي حدادين ، (الاردن ، رياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠٠٨) ، ص ٦٥ ،
٤٦. للمزيد حول موضوع بناء العلاقات على اساس الرفض والقبول يراجع نظرية (مورينو) بصدد الاختبار السوسيومتري ، ينظر : زهران ، د. حامد عبد السلام ، علم النفس الاجتماعي ، ط/٥ ، (القاهرة ، دار الكتب ، ١٩٨٤) ، ص ٧٦
٤٧. ينظر : موس ، مارسيل ، مصدر سبق ذكره . للمزيد ينظر ايضا : بريشارد ، ايفانز ، الاناسة المجتمعية (ديانة البدائيين في نظريات الاناسيين ، ترجمة : حسن قبيسي ، ط/١ ، (بيروت ، دار الحداثه ، ١٩٨٦) .

- وللمزيد ايضا : شلحت ، يوسف ، مدخل الى علم اجتماع الاسلام من الارواحية الى الشمولية ، تعريب : خليل احمد خليل ، ط/١ ، (بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٣)
٤٨. غيلنر ، ارنست ، مجتمع مسلم ، ترجمة : الدكتور ابو بكر احمد باقادر ، مراجعة الدكتور رضوان السيد ، ط/١ ، (طرابلس ، دار المدار الاسلامي ، ٢٠٠٥)
٤٩. انجلهات ، رونالد ، واخرون ، مسح القيم العالمي (القيم كما تدركها جماهير العالم الاسلامي والشرق الاوسط ، تحرير : منصور معدل ، ترجمة : عبد الحميد عبد اللطيف ، تقديم : السيد ياسين ، ط/١ ، (القاهرة ، المركز القومي للترجمة ، ٢٠١٠) ، ص ٥١٣.
٥٠. للمزيد ينظر : مفتن ، احمد قاسم ، دور الانتماءات التقليدية وعلاقتها بتحركات النازحين داخليا، دراسة ميدانية في مدينة بغداد ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٠).
٥١. الفوال ، د. صلاح ، منهجية العلوم الاجتماعية ، (القاهرة ، عالم الكتب ، ١٩٨٢) ، ص ٥٨-٥٩
٥٢. حسن ، د. عبد الباسط محمد ، اصول البحث الاجتماعي ، (القاهرة : مكتبة وهبة ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٣.
٥٣. ينظر : حافظ ، د. ناهدة عبد الكريم ، مقدمة في تصميم البحوث الاجتماعية ، (بغداد : مطبعة المعارف ، ١٩٨١) ، ص ٥.
٥٤. Burgess W. Ernest , On Community , Family , (Chicago : the university press, 1973), p.264.
٥٥. (الفرات الاوسط) : تشمل الحدود الادارية لمحافظة (بابل ، كربلاء ، النجف ، القادسية ، المثنى) للمزيد ينظر : الخفاف ، عبد علي حسن ، تحليل العلاقات المكانية لوفيات صغار السن في محافظات الفرات الاوسط ١٩٧٧-١٩٨٧ ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، (كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠) ص ٣٢ .
٥٦. اسماعيل ، د. حسين محمود ، مبادئ علم الاحصاء ، ج/١ ، (مطبعة جامعة بغداد ، ١٩٧٤) ، ص ١٦٥.
٥٧. الحسن ، د. احسان محمد ، د. عبد الحسين الزيني ، الاحصاء الاجتماعي ، (جامعة بغداد ، ١٩٨٢) ، ص ١٣٣.
٥٨. المصدر نفسه ، ص ١٩٧.
٥٩. الحسن ، د. احسان محمد ، مناهج البحث الاجتماعي ، ط/١ ، (دار وائل للنشر ، ٢٠٠٥) ، ص ١٦٨.

ملحق استمارة استبيان

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة القادسية / كلية الآداب

قسم علم الاجتماع

المواطنة الكريمة ..

المواطن الكريم ..

يروم الباحث إجراء دراسة علمية عن : (تأسيس الزحام بحالة التنوع الثقافي في الديوانية " والغرض من هذه الدراسة هو بيان وجهات النظر لتأسيس حالة اجتماعية تكون قائمة على اساس تنوع ديني وطائفي ، بمعنى اخر ان يكون المكان الذي تسكن فيه متضمنا لأفراد وعوائل من طوائف دينية اخرى (شيعي ، سني ، صائبي ..) ومن هذه النقطة نحاول الوقوف على وجهات نظركم في مدى استعدادكم لتقبل فكرة ان يكون المكان الذي تعيش فيه متنوعا طائفيا . لذلك نهيب بكم الاجابة الصريحة ودون أي حرج تجاه الموضوع . فنحن جميعا ننتشارك في مسؤولية تراجع قيم التسامح والتعايش في مجتمعنا ، علما ان اجابتك لا تدخل في خانة التفضيل يكونها صحيحة او خاطئة ، فالمهم هو ان تبدي استعدادك للمشاركة وتسجيل اجابتك آيا كانت طبيعتها . وعندها سنكون ممتنين منكم غاية الامتنان .

ملاحظة : ضع اشارة (√) امام الاجابة التي تراها مناسبة ..

ملاحظة : الاجابات التي ستدلي بها سرية ولا تخرج عن نطاق البحث العلمي ..

الباحث

حاتم راشد علي

- (١) العمر ()
- (٢) الجنس ذكر () انثى ()
- (٣) الحالة الاجتماعية : متزوج () اعزب () ارمل () مطلق ()
- (٤) المستوى التعليمي لرب الاسرة : امي () يقرأ ويكتب () متوسط / اعدادي () معهد / بكالوريوس () شهادة عليا ()
- (٥) طبيعة المهنة : موظف مدني () عسكري بكافة اصنافه () كاسب او اعمال حرة () متقاعد ()
- (٦) المذهب الديني : جعفري شيعي () حنفي سني () صابئي مندائي ()

المحور الثاني : بيان تفصيلي للظاهرة المدروسة

- (٧) من فضلك هل تمانع من ان يكون احد جيرانك من افراد الطوائف التالية (شيعي ، سني ، صابئي) ؟
امانع بشدة () امانع الى حد ما () لا امانع مطلقا ()
- (٨) وانت تسكن في هذه المنطقة . فهل لديك علاقات تواصل مع افراد الطوائف الاخرى ؟
نعم () لا ()
- (٩) هل توافق ان التواصل مع الطوائف الاخرى ينمي لديك قبولهم في المجتمع واستيعابهم ذهنيا ؟
اوافق () لا اوافق ()
- (١٠) هل توافق ان تعصب بعض الافراد في الدخول ضمن علاقة مع افراد الطوائف الاخرى مرجعه الى خلو المكان الجغرافي من تنوع ديني وطائفي الذي بدوره يسمح بتلاقي الافكار والتعرف اكثر ؟
اوافق () لا اوافق ()
- (١١) هل توافق ان اعادة تخطيط المدينة استنادا الى طبيعة التنوع الديني والطائفي أمر ضروري في الوقت الحالي ؟
اوافق () لا اوافق ()
- (١٢) هل توافق ان حالات الخشية من الطوائف الاخرى تكثر في المناطق التي تفتقر الى التنوع الديني والطائفي ؟
اوافق () لا اوافق ()
- (١٣) هل تعتقد ان ادخال الانتماء الطائفي في المجال السياسي وراء الخلافات والتباعد بين ابناء الطوائف ؟
نعم () لا ()
- (١٤) كيف ترى حالة الصراع الطائفي في البلاد ؟
حالة طارئة () حالة متجذرة في المجتمع () لا ادري ()
- (١٥) اذا كنت ممن تعتقد ان اصل الحالة الاجتماعية في العراق قائمة على اساس التعايش . فاليك جملة من العوامل المقترحة لتأكيد حالة التسامح ؟
تشجيع السكن في المناطق التي تفتقر للتنوع في الطوائف () مراجعة مناهج الدراسة وازالة ما يجرح أي انتماء () مراقبة اداء الكوادر التربوية والاكاديمية في طرح قضايا تمس أي انتماء () تشريع قانون ومتابعة تطبيقه في مسألة القذف بقناعات أي انتماء () تجريم الاعلام المحرض على الخلاف الطائفي ()